الأمم المتحدة

A/63/PV.49

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٤٩**

الخميس، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بركمان ..... (نيكاراغوا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيليس ألفارادو (بوليفيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/63/262)

مذكرة الأمين العام (A/63/127)

مشروعا القرارين (A/63/L.23 و A/63/L.24/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لرئيس وفد سنغافورة.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): إن العولمة ربطتنا معا بشكل أوثق من أي وقت مضى. فالناس اليوم في جميع أنحاء العالم، من شتى الديانات، يعيشون ويعملون معا في مجتمعات مختلطة. والتنوع كلمة مأثورة، دينياً وثقافياً معا، تطرح بدورها أسئلة هامة عن الكيفية التي يمكن بها، للأديان والثقافات أن تتفاعل. وينبغي لهما ذلك. وينبغي لنا أن ننظر في سبل تسهيل الحوار، لأنه لا ينبغي أن ترمز بالألوان خريطة العالم على أساس هوياتنا الدينية المختلفة.

في هذا الصدد، أصبح الحوار بين الأديان وسيلة هامة للناس من ذوي الديانات المختلفة للتواصل في ما بينهم، وبناء الثقة والتفاهم المتبادلين. ويمكن اقتفاء آثار جذور هذا الحوار بالعودة إلى القرن التاسع عشر، حين عُقد البرلمان العالمي للأديان في الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، اكتسب التحرك في ما بين الأديان زخما، وأصبح أكثر أهمية في السنوات الأخيرة.

إن الدين مسألة شخصية وروحية إلى حدٍ بعيد. وبإمكانه أن يثير أعمق الاستجابات والقناعات لدى شخص ما، حتى يصبح ردم الفوارق الملحوظة أمراً صعباً جدا في بعض الأحيان. لذا، مما يمكن تفهمه ألاّ تكون بعض الشعوب والمجتمعات مرتاحة لفكرة الحوار والتفاعل بين الأديان. ومع أن الأديان المختلفة قد تطرح معايير وقيماً أخلاقية متماثلة،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

فإن الاختلافات بينها يمكن أن تكون حقيقية وواسعة. ولكن في عالم اليوم، حيث حياتنا متداخلة بشكل وثيق، لا يمكننا أن نتحمل تجاهل بعضنا بعضا، أو أن تكون هناك عداوات بين الأديان والثقافات المختلفة. وكلّما عرف بعضنا البعض الآخر بشكل أفضل، فإننا لا نقدر فحسب كيفية استجابة الآخرين في المجتمعات الدينية المختلفة للدعوة الإلهية فحسب، وإنما نعزز أيضا فهمنا نفسه. وفي هذه العملية، نأمل أن نوسِّع القاعدة المشتركة التي نتقاسمها جميعا في تطوير المجتمعات كلها.

من الواضح أن الحوار هام، لأنه يسعى إلى إشراك الأفراد، وبناء العلاقات وتعميق الثقة والتفاهم المتبادلَين. ولكن لكي يكون فعالاً في تعزيز المشاعر بين الأديان والثقافات، ينبغي له أن يقترن بالعمل. وللحكومات دور هام تؤديه في هذا الصدد. فيمكنها، بل ينبغي لها، أن تُطلق عمليات على المستوى المحلي لتجمع معا الشركاء الرئيسيين القادرين على إقامة روابط بين الزعماء الدينيين، لتأكيد قيمة العمل معا بانسجام خدمة للمصلحة المتبادلة. وللقيام بذلك بشكل دقيق ومفيد، لا بدَّ لنا من معرفة الوقائع المحلية للمجتمع، مثل ثقة الناس بأن تكون حكوماتهم محايدة في تعاملها مع الفئات العرقية المختلفة.

إن سنغافورة دولة جزرية صغيرة، يبلغ عدد سكانها نحو ٤,٨٤ ملايين نسمة. وتشكِّل الإثنية الصينية نحو ٧٥ في المائة من السكان، ويشكل الماليزيون نحو ١٤ في المائة والهنود ٩ في المائة. ويتكون بقية السكان من آسيويين أوروبيين ومجموعات عرقية أخرى.

إن سنغافورة بلد متعدد الأديان أيضا. وبينما هناك نسبة ١٥ في المائة من سكانها لا ينتمون إلى أي دين، فإن معظمهم أتباع ديانات مختلفة، بما فيها المسيحية، والبوذية، والإسلام، والهندوس، والسيخ والبهائية، ومن بين أديان أخرى. على الرغم من تنوعنا، فإن العلاقات العرقية والدينية في سنغافورة اليوم مستقرة ومتينة عموما، وتنعم بدرجة جيدة من التسامح والاحترام. وليس هذا أمراً عاديا، بل هو نتيجة جهود متضافرة بذلتها حكومة سنغافورة وشعبها طوال نحو ثلاثة عقود. فعلى سبيل المثال، أقرّ برلمان سنغافورة عام ١٩٩٠ قانون صون الوئام الديني، مما سمح للحكومة بكبح قادة الجماعات الدينية وأفرادها عن القيام بأي عمل من شأنه أن يثير مشاعر العداوة، والكراهية، وسوء النية أو العدوانية بين الجماعات الدينية المختلفة. وتم تشكيل مجلس رئاسي معني بالوئام الديني بموجب ذلك القانون، لإسداء المشورة للحكومة بشأن مسائل تؤثر على صون الوئام الديني في سنغافورة. وفي عام ٢٠٠٣، أصدرت الهيئات الوطنية لكل الجماعات الدينية الرئيسية في سنغافورة إعلان الوئام الديني، لتأكيد أهمية هذا الوئام والالتزام به. ثم جرى تشكيل دائرة الوئام بين الأديان، التي تضم ممثلين دينيين، للمزيد من دعم جهودنا في تعزيز هذا الوئام.

في وقت لاحق، من عام ٢٠٠٦، بدأ جهد حكومي لدعم الوحدة والقدرة بين مختلف الفئات والجماعات الدينية. وقد سُمي برنامج إشراك المجتمع، وجمع معا أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع، ومشاريع الأعمال، والاتحادات، للاضطلاع بمسؤولية بناء القدرة الاجتماعية والوئام المجتمعي. وكان الإنجاز الرئيسي على هذه الجبهة تشكيل اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالوئام العرقي والديني، والتي تجمع معا كبار قادة جميع المنظمات الدينية والعرقية الرئيسية للحوار وتبادل الأفكار.

إننا نشهد أيضا المزيد من المبادرات البنّاءة لتعزيز الحوار بين الأديان في المجتمع السنغافوري. ومن الأمثلة على ذلك، مذكرة تفاهم وقّعتها جمعية الشبان المسيحية وجمعية مكتبات شباب الملايو في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، لتعزيز التفاعل والتفاهم بين الشباب المسيحيين ونظرائهم من شباب الملايو.

ليست جهود تعزيز الحوار سوى أحد وجهي العملة. فنهج سنغافورة للوئام المجتمعي يشمل أيضا تدابير تشريعية ضد الذين يثيرون ويستفزون عدم التسامح العرقي أو الديني. وفي هذا الصدد، عدَّلت حكومة سنغافورة القانون الجنائي عام ٢٠٠٧ لتجريم الأعمال التي تثير العداوة بين الجماعات الدينية أو العرقية المختلفة، والتي تسيء إلى صون الوئام في المجتمع. وقد أثبتت حكومة سنغافورة أيضا أنها لن تتردد في توجيه ما قد يعتبره البعض عقوبة قاسية للأفراد أو الجماعات الذين يرتكبون أعمالاً تثير مشاعر سوء النية والعداوة بين الأعراق والأديان المختلفة. ففي عام ٢٠٠٥، حوكم ثلاثة مدوِّنين بموجب قانون إثارة الفتنة، لنشرهم على مدوناتهم عبارات مثيرة للعنصرية عن طائفة الملايو والمسلمين. وكانت الإدانة ضرورية لكي تبعث برسالة قوية إلى جميع السنغافوريين، بأنه لا يمكن السماح بإثارة مشاعر سوء النية والعدوانية بين الطوائف العرقية والدينية المختلفة، وأنه سيتم التعامل مع جميع الفاعلين وفقا لذلك.

من بين جميع البلدان، تعلم سنغافورة أن كسب السلام والوئام المجتمعي أمر صعب. فدروس الاضطراب العرقي في الستينات من القرن الماضي جزء لا يمكن إنكاره من تاريخنا، تماماً، وتستمر إرادة شعبنا بتأييد تنوُّع الأعراق والأديان لكي ينتقل من جيل إلى جيل. والتفاهم المتبادل شيء لا بد لنا من قبوله وتثمينه في سنغافورة، لكي نحافظ على مجتمعنا الصغير المتعدد الثقافات متَّسقا ومتناغما.

لقد تعلَّمنا أيضا أن المحافظة على الثقة والتفاهم بين الفئات الدينية تتطلب التحلي بروح الأخذ والعطاء. فباحترام الآخرين، ستتم حماية كل فئة دينية، وستؤمَّن لها المعاملة العادلة في جميع جوانب الحياة. وهذا نهج عملي ومسؤول، أثبت جدواه لسنغافورة، لأنه يسمح لكل شريحة من المجتمع بأن يعمل أفرادها معا كشركاء من أجل قضية مشتركة، وبناء مجتمع متساوٍ ومتناغم.

في هذا الصدد، يسر وفد بلدي أن يدعم الجهود التي تتصدرها المملكة العربية السعودية، وصولاً إلى هذه المناقشة العامة بشأن ثقافة سلام. و تؤكد هذه المبادرة مجدداً أهمية تعزيز الحوار بين الأديان، كوسيلة نحو تعايش سلمي بين الأمم والشعوب. وقد لاحظ وفد بلدي أيضا أن الجمعية العامة أعلنت عام ٢٠١٠ السنة الدولية لتقارب الثقافات، ونحن نتعهد بدعم الأحداث التي ستُنظَّم في سياق تلك السنة لزيادة تعزيز الجهود في ذلك السياق.

لم تكن يوما المشاركة في الحوار بين الأديان والثقافات أكثر صلة مما هي في عالم اليوم المعوْلَم بشكل متزايد. فالحوار المفتوح والمستدام، فضلا عن احترام حرية التعبير والمعتقَد الديني عناصر أساسية في سعينا إلى تعزيز ثقافة السلام. لقد شهدنا ظهور مبادرات وآليات مختلفة في إطار الأمم المتحدة لبلوغ تلك الغاية. والمهمة التي بين أيدينا هي أن نضمن تآلف هذه الجهود، بحيث يمكننا أن نرتكز على قاعدة مشتركة في تعزيز تطوير المجتمع الإنساني وبناء عالم متناغم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سان مارينو.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع، والأمين العام على إعداد التقرير عن الحوار بين الأديان والثقافات، والتفاهم والتعاون من أجل السلام، وأشكر جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على مبادرته إلى طلب هذا الاجتماع الرفيع المستوى هنا في قاعة الجمعية العامة.

استطاعت جمهورية سان مارينو الحفاظ على استقلالها وحرية مواطنيها طوال القرون الـ ١٧ الماضية بفضل قوة التسامح السلمي وحده: التسامح مع جيراننا، والتسامح

في ما بين أبناء شعبنا ذاته. فالتسامح راسخ في روح جميع الأديان. ونحن نؤيد البيان الذي ألقاه أمس جلالة عاهل المملكة العربية السعودية حيث قال:

”إن الإرهاب والإجرام من أعداء الله وأعداء كل دين وحضارة، وما كانا ليظهرا لولا غياب مبدأ التسامح“ (*A/63/PV.46*).

في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، حين كانت الجيوش القوية تدمر أرياف ومدن جيراننا، وتُبيد سكانها المدنيين، استطاعت سان مارينو أن تؤوي وتطعم أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ – وهو عدد أكبر من خمسة أضعاف سكاننا آنذاك – بدون تمييز مرتبط بمعتقداتهم السياسية أو الدينية.

إن جمهورية سان مارينو تعي جيدا أهمية الحوار بين الثقافات والأديان. وقد كانت حكومة بلدي، أثناء رئاستها لجنة وزراء مجلس أوروبا، في طليعة المناقشة بشأن هذا الموضوع. وانبثق عن تلك المناقشة مؤتمر متعلق بالبعد الديني للحوار بين الثقافات في أوروبا. وقد حضرته الدول الأعضاء في ذلك المجلس، والقادة المنتمون إلى الأديان التوحيدية الرئيسية الثلاثة وخبراء من المجتمع المدني.

يسرُّنا جدا أن ينعقد هذا الاجتماع البالغ الأهمية في قاعة الجمعية العامة. فالجمعية العامة يجب أن تكون، أكثر من أي وقت آخر، المكان المحرِّك لتوليد الأفكار الجديدة الجريئة، لتمكيننا جميعا من التصدي للتحديات القديمة والجديدة لعالَمنا، ومنها تغير المناخ، والانهيار المالي، والكساد الاقتصادي، والفقر، والتنمية، والأمراض المتوطنة والإرهاب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي وشكرها الخالص لجلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، على المبادرة إلى طلب هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام. إن هذا الاجتماع يتيح حقاً فرصة في الوقت المناسب لتبادل الأفكار والآراء المتعلقة بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، والتسامح، والتفاهم والتعاون المتبادلين.

إن أذربيجان بحكم موقعها عند مفترق جغرافي للغرب والشرق، دعمت العناصر المختلفة للثقافات والحضارات على السواء. وفي الواقع، في بلدي، حيث انتشرت اتجاهات عقائدية ودينية عبر التاريخ، أُقيمت علاقات التسامح وسادت فيما بين الطوائف المختلفة.

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أصبحت، باكو، عاصمة أذربيجان، المركز النفطي للمنطقة وما حولها، في حين تجمع في البلد مزيج من اللغات والأديان والتقاليد الثقافية. وفي عام ١٩١٨، أنشأت أذربيجان أول جمهورية ديمقراطية في الشرق، مع برلمان متعدد الأحزاب وحكومة ائتلافية. وخلال سنوات الحكم الشيوعي في أذربيجان، الذي حارب الدين بلا هوادة، تم تدمير المراكز الدينية المشهورة وتعرضت القيم الروحية والتقاليد للانتهاكات المنتظمة والاضطهاد. ومنذ أن استعادت أذربيجان استقلالها، كفلت الدولة بصورة فعالة المساواة أمام القانون والحق في حرية التفكير والوجدان والدين والمعتقد، وتم بناء وترميم العديد من المساجد والكنائس والمعابد اليهودية في البلاد.

وفي الوقت الراهن، تتشاطر أذربيجان القيم الأوروبية، وهي عنصر أساسي من عناصر الهيكل الأمني الأوروبي – الأطلسي. وفي الوقت نفسه، فإن أذربيجان، بوصفها جزءا من العالم الإسلامي، تتشاطر الحضارة التقدمية والقيم الروحية للثقافة والحضارة الإسلاميتين. وتتيح لنا هذه

الميزة فرصة سانحة للإسهام في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتفاهم، وتشجيع التنوع العرقي والديني وإقامة الصلات بين الطوائف.

وإزاء هذه الخلفية، أعربت أذربيجان مرارا عن عزمها على التصرف كجسر طبيعي يجمع القارات والثقافات والحضارات المختلفة ويبين المتطلبات اللازمة لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات.

ولذلك، فإن أذربيجان، اقتناعا منها بالدور الحاسم الذي تقوم به وسائط الإعلام في تشكيل الرأي العام، استضافت في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ مؤتمرا دوليا بشأن دور وسائط الإعلام في تطوير التسامح والتفاهم المتبادل. وبصفتها عضوا فاعلا في مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات، عقدت أذربيجان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس أوروبا والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة، مؤتمرا رفيع المستوى في إطار مبادرة الشباب من أجل تحالف الحضارات. وتم عقد اجتماع دولي آخر هام في بلدي في حزيران/يونيه من هذا العام وكُرّس لدور المرأة في الحوار المتعدد الثقافات.

ونتطلع إلى الاستمرار في الإسهام في السلام والتفاهم المتبادل من خلال تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات، بما في ذلك عقد مناسبات رفيعة المستوى وذات منحى عملي من شأنها أن تجمع القادة السياسيين وقطاعات المجتمع المدني والطوائف الدينية ووسائط الإعلام.

ولذلك، ستستضيف أذربيجان في الشهر القادم مؤتمر وزراء الثقافة لمجلس أوروبا بشأن الحوار بين الثقافات بصفته أساسا للسلام والتنمية المستدامة في أوروبا والمناطق المجاورة لها. وفضلا عن ذلك، تستعد باكو لتكون عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠٠٩.

في السنوات الأخيرة، أثبتت الهجمات غير المقبولة على الإسلام في بعض البلدان الضرورة الحيوية للجهود والحوار المشتركين للتصدي لهذه المظاهر المسيئة والمفاهيم الخاطئة.

ونؤيد تأييدا تاما توصيات الأمين العام بشأن أهمية زيادة الجهود التثقيفية لإزالة رسائل الكراهية والتشويهات والعنصرية والتعصب من الكتب المدرسية ووسائط الإعلام الثقافية الأخرى وضمان المعرفة والتفاهم الأساسيين لثقافات العالم وحضاراته وأديانه الرئيسية.

وعلى خلفية نهج أذربيجان المبدئي لضمان وحدتها وتنوعها وإرثها الثقافي وقيمها الروحية، هناك حالة أخرى في جوارنا المباشر تقوم للأسف على سياسة عرقية ودينية تعارضية. ومن ثمّ، نتج عن التطبيق الفعلي لهذه السياسة عدوان مدمر ضد أذربيجان واحتلال لأراضيها وتطهيرها عرقيا. ونتيجة ذلك عانت أذربيجان، في جملة أمور، من دمار ثقافي مفرط. إذ دُمر العديد من الآثار التاريخية والثقافية والدينية والقطع الفنية ونُهبت من أراضي بلدي المحتلة. ولذلك، فإن نظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المعنون ''الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان'' يقوم بدور هام في استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى الممارسات غير القانونية في الأراضي المحتلة وفي الشروع في اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد لها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يسهم هذا الاجتماع إسهاما قيّما في التغلب على القوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة للتخفيف من العداوة وتعزيز الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل فيما بين الشعوب ذات الثقافات والأديان والتقاليد المختلفة. وأنا واثق أن النتائج الملموسة لهذا الاجتماع ستكون مصدر إلهام لنا جميعا في جهودنا لإيجاد الحلول الابتكارية للمشاكل التي تواجهنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد ولد الحضرمي (موريتانيا): اسمحوا لي بداية أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر على دعوتكم لهذا الاجتماع الهام. كذلك أود أن أتقدم باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية لخادم الحرمين الشريفين، جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، بفائق الامتنان والعرفان لمبادرته القيّمة للدعوة لهذا الاجتماع ولما بذل ويبذل من جهود خيرة من أجل نشر ثقافة السلام والمحبة بين الشعوب، والتي كان آخرها رعايته الكريمة صحبة جلالة الملك هوان كارلوس، ملك إسبانيا، لمؤتمر حوار الأديان والثقافات في تموز/يوليه الماضي.

يكتسي نقاش موضوع الثقافة والسلم، على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا المستوى الرفيع من التمثيل، أهمية بالغة بالنسبة للعالم اليوم في ظل رواج نظرات حتمية الصراع بين الحاضرات والثقافات وازدهار الأفكار التي تسعى إلى تعميق الخلاف بين الأمم وتقويض دعائم السلم والتعايش بين الشعوب.

إن لهذه الجلسة أهمية خاصة بالنسبة للدول الإسلامية لما توفره من فرصة لإظهار الصورة المشرقة الناصعة للإسلام والإعلان عن براءته من التطرف والإرهاب عبر هذا المنبر العالمي الفريد. فالإسلام دين التسامح، إذ جاء في الحديث النبوي: ''إني أُرسلتُ بحنيفية سمحة''، وفيه أيضا: ''أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة''. وهو رسالة عالمية لا تخص قوما معينين ولا شعوبا من دون أخرى أو عنصرا من دون آخر. ففي القرآن الكريم ''وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا'' (القرآن الكريم، سورة سبأ، الآية ٢٨)، ''وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين'' (القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية ١٠٧). إنه يكرم الإنسان لإنسانيته ولا يفاضل بين الناس على أساس لون أو عرق أو جنس: ''ولقد كرّمنا بني آدم'' (القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٧٠). وفي الحديث أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام لجنازة مرت أمامه، فقيل له إنه ليس مسلما، فقال صلى الله عليه وسلم: ''أو ليست نفسا؟''.

وقد جعلت هذه النظرة الثقافة الإسلامية منفتحة على ثقافات الأمم ومتجاوبة معها رافضة لمركزية الثقافة وهيمنتها ضامنة للأقليات الدينية الداخلة تحت سلطتها حقها في ممارسة شعائرها والتعبير عن معتقداتها، ومستعدة للحوار مع الحضارات والثقافات والأمم الأخرى وفق أسس واضحة المعالم بيّنة القواعد، والتي منها:

أولا، الاحترام المتبادل والكف عن كل ما يجرح المشاعر أو ينتقص المعتقد ''ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله'' (القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ١٠٨). ثانيا، كف الأذى وعدم الاعتداء، قال تعالى ''لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين و لم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم.'' ثالثا، التركيز على ما يجمع بين الشعوب والديانات، كما في قوله ''قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم.'' رابعا، التزام أدب الحوار واحترام المحاور؛ قال تعالى ''لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم''، وقال أيضا ''ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن.'' خامسا، العدل في الحكم وإنصاف المخالف مهما كانت عداوته؛ كما في قوله ''وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل''، وكقوله أيضا ''ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى.'' سادسا، الاعتراف بالإرث الإنساني والبناء عليه من خلال إقرار القيم الفاضلة ومكارم الأخلاق التي فيها. ففي الحديث: ''إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق''. ولذلك يؤمن المسلمون بكل الرسل والأنبياء الذين سبقوهم ويحترمونهم؛ قال تعالى ''آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله''.

وإذا انطلق حوار الحضارات من هذه الأسس أدى إلى تعميق التفاهم بين الشعوب وإشاعة القيم الإنسانية في أوساطه وتوطيد دعائم السلم الاجتماعي، وانفتحت من خلاله آفاق رحبة في محاربة الظلم والعدوان وإقرار مبادئ الحق والعدل واحترام كرامة الإنسان وانتشر نفعه ليشمل كل عناصر البيئة المحيطة به من نبات وحيوان.

وتحول دون حوار الثقافات وإسهامها في السلم العالمي اليوم معوقات جمة منها التفاوت في الفرص والتباين في مستويات العيش وشعور شعوب كثيرة وثقافات عديدة بالغبن والتهميش والإقصاء ومعاملتها بمعايير مزدوجة وسياسات مجحفة واتخاذ مواقف سلبية من قضاياها الجوهرية وإطلاق أحكام مسبقة وتعميمات خطيرة عليها انطلاقا من حوادث جزئية معزولة تعمدا للخلط بين المفاهيم ولبسا للحق بالباطل.

وقد نال المسلمون اليوم حظهم من هذه المسألة وعانت صورة دينهم وثقافتهم منها معاناة ظاهرة بيِّنة، وقد آن الأوان لإنصافهم والاستماع إليهم والاهتمام بحل مشاكلهم ليسهموا بفعالية في صياغة السلم العالمي المنشود، ويشاركوا بتميّز في حوار الثقافات، جاعلين من إعلان مدريد الصادر عن المؤتمر العالمي للحوار وتوصياته أرضية ملائمة لالتقاء الثقافات المختلفة والحضارات المتنوعة حول استراتيجيات مشتركة لخدمة البشرية، وخصوصا بنوده التالية: أولا، التنوع الثقافي والحضاري بين الناس من آيات الله وسبب لتقدم الإنسانية وازدهارها. ثانيا، الحوار من ضروريات الحياة ومن أهم وسائل التعارف والتعاون وتبادل المصالح والوصول إلى الحق الذي يسهم في سعادة الإنسان. ثالثا، احترام الديانات الإلهية وحفظ مكانتها وشجب الإساءة لرموزها، ومكافحة استخدام الدين لإثارة التمييز العنصري. رابعا، السلام والوفاء والمصداقية بالعهود واحترام خصوصيات الشعوب وحقها في الأمن، والحرية هي الأصل في العلاقة بين الناس وتحقيقها غاية كبرى في الديانات وفي أي ثقافة إنسانية معتبرة.

إن على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في محاربة التطرف والإرهاب بالسعي لمعالجة الاختلالات والانحرافات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية إليه من خلال خطط واستراتيجيات شاملة ومتكاملة، تنطلق من رؤية تربوية وثقافية تنبذ الكراهية والتطرف والإرهاب وتشجع على التعايش والتواصل الحضاري المنفتح.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي ترجمت على مر تاريخها مبادئ وقيم التسامح، وظلت حلقة تواصل وتبادل مثمرين بين الثقافات والحضارات المختلفة، هي اليوم مستعدة لمواصلة هذا الدور من خلال دعم كل الجهود المبذولة من أجل إرساء ثقافة السلم والتعايش والاستقرار.

نائب الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد ماليزيا.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للرئيس ولخادم الحرمين الشريفين، صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، على الجهود التي بذلت للارتقاء بهذه الجلسة العامة للجمعية العامة إلى اجتماع رفيع المستوى للنظر في البند ٤٥ من جدول الأعمال، ”ثقافة السلام“. وتسهم هذه العملية في تحقيق هدفنا المشترك وهو بناء ثقافة للسلام والتسامح والتفاهم، وتضيف إلى المبادرات السابقة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في هذا الشأن. وتعرب ماليزيا عن تأييدها الكامل للجهود المبذولة على الصعيد الدولي والرامية لإيجاد مزيد من الفهم بين الثقافات والحضارات.

ولا يزال عالمنا محاصرا بالصراعات بين الدول وبين الشعوب، بالرغم مما حققه عالمنا في مجال الحداثة والديمقراطية. ويسيء البعض إلى الثقافة والانتماء العرقي

والدين لتسليط الضوء على الاختلافات بيننا، ولتحويل هذه الاختلافات إلى انقسامات، بدلا من الاحتفاء بها بوصفها عنوانا لجمال التنوع بين الشعوب. غير أن الصراعات التي تسببها هذه الاختلافات في عالمنا اليوم لا تزال سياسية الطابع وتتجلى فيها بعض الفجوات الاجتماعية الاقتصادية في عالمنا المتسم بالعولمة.

وترى ماليزيا من الضروري ألا تغيب عن بالنا الأبعاد السياسية إزاء الفجوة بين المجتمعات والدول، بما فيها بصفة خاصة حالات الصراع في مختلف مناطق العالم وضرورة التوصل إلى حلول نهائية وعادلة. فلا يمكن تجاهل أن الفجوات بين الثقافات تتأثر كثيرا جدا بالمشهد السياسي العالمي، رغم بقاء الخلاف بين البعض على ذلك. ويلزم أن نتصدى لهذه الأسباب الجذرية السياسية لأن زيادة سبل الوصول للصور والمعلومات والتعرض لها يمكن بسهولة أن يستخدم إما لإدامة هذه الفجوات أو للمساعدة على رأبها.

ويمكن المساعدة على بناء ثقافة السلام أيضا من خلال ضمان تحرر الناس من الحاجات الاجتماعية الاقتصادية في الحياة من قبيل سبل الحصول على الغذاء والمأوى والتعليم والعمل الكريم، فضلا عن الاستقرار والسيطرة على مستقبلهم. وفي هذا الصدد، يلزم أن نكفل العمل على إعمال الحق في التنمية وجعله واقعا ملموسا، والتغلب على الفجوات الناجمة عن التباين في الدخل والفرص بين البلدان وداخل المجتمعات.

وتميل المجتمعات بوجه عام إلى تكوين أفكار أنانية عن نفسها، وإلى النظر إلى غيرها من الشعوب والثقافات من منظور معاييرها وفلسفاتها الخاصة، مع فرض قيمها أحيانا على المجتمعات الأخرى، مما يخلف أجواء من المرارة وسوء الظن بين الشعوب. ونشهد الآن اتجاها خطيرا على هيئة شقاق يتزايد حجمه بين مختلف الثقافات والأديان، وما لم يعالج على النحو السليم، قد يشكل تهديدا خطيرا للسلام الدولي. وتدرك ماليزيا جيدا، بوصفها بلدا متعدد الأعراق والثقافات والأديان، التحديات التي ستواجه العالم ما لم ينعكس هذا الاتجاه الخطير.

إننا نشهد، في جملة أمور، ارتفاعا متزايدا في ظاهرة كراهية الإسلام وإضفاء الشرعية عليها في الدوائر السياسية، وفي مجال الرأي العام، وفي المجتمع بصفة عامة. وهذه الظاهرة نتيجة لتجدد ظهور أنشطة بعض الأحزاب السياسية والرابطات المنشأة على أساس تصور للتفوق الأيديولوجي والعنصري والمتسم بكراهية الأجانب. إن تشويه الأديان نتيجة ذلك ظاهرة حقيقية، ونحن لا نتفق مع الفكرة القائلة إن تشويه الدين لا يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. وتشويه الدين فيه خروج عن الحق في المعتقد حيث أنه يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالتحريض على الكراهية العرقية والدينية. إن تشويه الدين وحرية الرأي والتعبير لا يستبعدان الواحد الآخر أو يتعارض أحدهما مع الآخر. إننا نرى أن المسألة ليست إما هذا أو الآخر، بل أن احترام الاثنين والموازنة بينهما ممكن من الناحية المفاهيمية وأيضا من الناحية القانونية والعملية. وهذا مجال ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز عليه، بدلا من الجدل بشأن استقامة أحدهما مقابل الآخر.

إن مبادرات، من قبيل عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وتحالف الحضارات، والمؤتمر المعني بالحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام، في جملة مبادرات أخرى، جوانب مهمة للالتزام الدولي بتعزيز التفاهم والتعاون بين الثقافات والحضارات والأديان. وتؤيد ماليزيا تلك المبادرات وتؤمن أن التفاعل الإيجابي بين الشعوب ذات الثقافات والقيم المتنوعة سيساعد على تحقيق هدف صون وتعزيز السلام والاستقرار العالميين، وهما شرطان أساسيان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وفي حين ما فتئنا خلال العامين الماضيين نعزز الحوار الرفيع المستوى، فإننا بحاجة أيضا إلى التركيز على العمل اللاحق لضمان امتداد هذا التفاعل إلى المستويات المحلية والشعبية. ويتعين علينا تحويل الأفكار والتصورات إلى تدابير عملية. إن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، جميعها لها أدوار هامة ومتكاملة في تحويل ذلك إلى حقيقة على أرض الواقع. والشراكة مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ستعزز كثيرا جهودنا المشتركة لتعميق التفاهم فيما بين الثقافات والحضارات والأديان، وتمثل إرادة المجتمع الدولي القوية للتعاون من أجل السلام.

وخلال السنوات القليلة الماضية، اتخذت مبادرات عديدة أخرى لتعزيز الحوار فيما بين الثقافات والحضارات والأديان. وقد تضمنت جهودا على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، وفي بعض الأحيان نظمتها أحيانا الدول، وأحيانا أخرى نظمتها وكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة أو المجتمع المدني. وتلك جهود تستحق الثناء والترحيب. وتشعر ماليزيا أن الأمم المتحدة هي الهيئة الدولية الأمثل لتنسيق تلك الجهود وأن باستطاعتها أن تؤدي دورا رائدا في هذا المجال.

وكجزء من الحوار فيما بين الثقافات والحضارات والأديان، يتعين على جميع الأطراف الفاعلة أن تضمن زيادة عدد بناة الجسور وأن تركز على القيم المشتركة بيننا. وعلينا التوجه إلى الحوار مع الاحترام المتبادل لكل أبعادنا، بما فيها العرق والثقافة والدين، وكذلك سائر بلداننا وقومياتنا. وأود التشديد مرة أخرى على أن وجهات نظرنا السياسية ينبغي ألا تحجب رؤية قيمنا المشتركة.

وعلينا أن نأخذ في البال دائما أن جميع منظومات المعتقدات في جوهرها تمجد الفضائل والتسامح والسلام، وأن كل مجتمع يجب أن يطور النظام الديمقراطي الذي يناسبه مع المحافظة على مبادئه الأساسية، وأن التصنيف النمطي يخلق الارتباك بدلا من الوضوح، ويمكن أن يعتبر في بعض الأحيان مهينا، وأن القضايا التي طال أمدها وما زالت تبتلي البشرية يمكن أن تشكل نقطة استقطاب للتطرف ويجب أن تعالج بطريقة منصفة وعادلة ومتوازنة.

إن ماليزيا ما برحت مقتنعة بأن ثقافة السلام تكمن في التفاهم والاحترام والتسامح فيما بين الأديان والثقافات والشعوب. وبوصفنا دولا أعضاء في هذه الهيئة، يجب أن نعمل جنبا إلى جنب لتحقيق ذلك الهدف من أجل سلام وازدهار عالمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يهنئ رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام وعلى إدارته المثمرة له، والذي، كما أشار العديد من المتكلمين السابقين، يكتسي هذا الاجتماع الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى في عالمنا المضطرب. كما يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق لصاحب الجلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، خادم الحرمين الشريفين، على أخذ زمام المبادرة شخصيا للتمكين من عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون فيما بين الأديان والثقافات من أجل السلام وفي هذه المرحلة الحرجة، التي تحتاج فيها البشرية على وجه الاستعجال إلى تحقيق التفاهم الأفضل والتسامح الأعظم.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا وارتياحنا العميقين إزاء تقرير الأمين العام (A/63/262) بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر. وبالفعل، يعطي التقرير لمحة شاملة عن

مختلف الأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها عملا بالقرار ٩٠/٦٢ خلال العام الماضي. وسوف أعرض تصورا موجزا لبعضها نظرا لما توليه حكومة إثيوبيا لهذا البند من جدول الأعمال من منظور سياستها الوطنية.

ومما يدعو إلى الارتياح كما جاء وصفه في تقرير الأمين العام، أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وتحالف الحضارات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اضطلعت وهذه الجهات يؤدي كل منها دورا مباشرا في تنفيذ بند جدول الأعمال قيد النظر، بتركيزات وولايات مختلفة. وبالتالي، فإن الأنشطة الهامة التي نفذتها كل تلك الأطراف الفاعلة في تعزيز الحوار فيما بين الثقافات والأديان، وتطوير علاقات عمل ملموسة مع المنظمات الثقافية والدينية، التي تؤدي أدوارا مفيدة وتقدم مساهمات في هذا المجال، جميعها تبشر بالخير. إنها تلهم البلدان الأعضاء بالمشاركة الأكثر فعالية وفي رعاية وإثراء جدول الأعمال الأساسي بمزيد من الالتزام والرؤى المشتركة.

ومما لا شك فيه أن ذلك يولد زخما إضافيا ويعزز الإنجازات المتعاظمة التي تحققت حتى الآن والأنشطة الكثيرة الواعدة التي ما زالت في طور الإعداد أو في مراحلها الأولية، ناهيكم عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل. وفي هذا الصدد، ربما يكفينا أن نشاهد ما تحقق حتى الآن خلال فترة وجيزة نسبيا منذ إنشاء تحالف الحضارات في عام ٢٠٠٥ برعاية الأمم المتحدة، وفي أعقاب المبادرة الجديرة بالثناء لحكومتي إسبانيا وتركيا.

ومما يبعث على الارتياح أيضا أن نعلم أن ذلك التحالف، الذي هدفه السامي تحسين علاقات التفاهم والتعاون فيما بين الدول والشعوب، بكل ما تشمله من ثقافات وأديان، إلى جانب ما يقترن بذلك من حتمية التصدي للقوى التي تغذي الاستقطاب والتطرف، قد حقق تقدما مرضيا، وكان محقا عندما بدأ عمله بتأمين مشاركة الشخصيات المرموقة من كل أنحاء المعمورة. إننا نسلم بأن تعيين مفوض الأمم المتحدة السامي لتوجيه المهام الهائلة، وتطوير خطة تنفيذ تفصيلية تنحو منحى عمليا في جميع الميادين المناسبة، خطوة في الاتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف العليا للمبادرة.

إن الزيادة الكبيرة في توسيع نطاق التأييد السياسي للتحالف من خلال آلية فريق الأصدقاء الذي تضاعفت عضويته من البلدان والمجموعات المتعددة الأطراف من ٤٤ في العام الماضي إلى ٨٨ هذا العام، في حدّ ذاتها مثال ممتاز على التقدم الإيجابي المحرز في هذا الصدد.

وبالمثل، فإن الاجتماع الناجح للمنتدى الأول لتحالف الحضارات المعقود في كانون الأول/ يناير ٢٠٠٨ في مدريد، والذي استضافته حكومة اسبانيا، كان حقا خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ولقد تشرف بلدي، إثيوبيا – أحد البلدان القلائل لمهد الحضارات البشرية – بالمشاركة في هذا المنتدى الكبير بتمثيل ثنائي رفيع المستوى، من الحكومة والكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية. ونؤيد بحماس نتيجة هذا المنتدى التاريخي ونتطلع إلى المنتدى الثاني المقبل لتحالف الحضارات، الذي وعدت حكومة تركيا عن طيب خاطر باستضافته في أبريل/نيسان ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يجذب مشاركة عالمية أوسع أكثر من سلفه بصفته مناسبة رفيعة المستوى.

إن إثيوبيا، التي تكمن قوتها كدولة في تنوع سكانها، هي وطن لأكثر من ٨٠ مجموعة عرقية – لغوية مختلفة، ولذلك توصف بحق بأنها فسيفساء من الثقافات أكثر من كونها مهدا للبشرية. وإثيوبيا معروفة كذلك بأنها وطن

مشترك للأديان الإبراهيمية الثلاثة؛ اليهودية والمسيحية والإسلام، التي عاش أتباعها معا في وئام وتسامح لقرون من الزمن، بحيث جعلوا البلد نموذجا متميزا للتسامح الديني، وفي الواقع للتلاحم من خلال نعمة الوحدة فريدة وقديمة من التنوع. إنها أرض يعيش فيها الناس من أتباع العديد من الأديان والمعتقدات ويعملون معا، ويفهمون ويساعدون بعضهم البعض في وئام مثالي. وفي الحقيقة، لن يكون من المبالغة إذا قلت إن هذا الأمر قد أكسب إثيوبيا الاحترام والإعجاب من كل مكان.

وكما يعرف الأعضاء، فإن التاريخ قد سجّل وسوف يذكّرنا دائما بأن إثيوبيا – أو الحبشة – غالبا ما توصف بأنها كانت الملاذ للهجرة الأولى. وبالنسبة للمسلمين، إثيوبيا رديف للتحرر من الاضطهاد والخلاص من الخوف، ولهذا كانت أرضا انشهر ملكها المسيحي نيغوس أو النجاشي – الذي كان اسمه الحقيقي أسامة بن أبجار – بالعدل، وكانت حقوق الإنسان في مملكته موضع التقدير. وكما ورد في العديد من المؤلفات الإسلامية والإثيوبية، أن بلال بن رباح، أو بلال الحبشي ، أصلا عبد غير مسلم من إثيوبيا عاش في مكة المكرمة في عصر النبي محمد (صلعم)، وكان معروفا بأنه من أهم صحابة النبي والمقربين منه. ولم تكن صدفة أن بلده، إثيوبيا، كانت البلد الذي اختاره النبي عندما احتاج أتباعه إلى الحماية والحرية من الاضطهاد.

لقد خضع هذا التفاهم والتوافق الديني المتعدد لاختبار الزمن والأحداث واستمر ليزيد أواصر الروابط قوة وتمتينا. وهذه، حقا، حالات تاريخية حقيقية من الحوار والتعاون. ورسالتها الرئيسية، التي لا تزال صالحة في عصرنا، مفادها أنه ينبغي لنا جميعا أن نعترف بوجود أبطال العقيدة الذين لا ينظرون بعضهم بعضا كأعداء أو يتعاملون على هذا الأساس، بل يركزون بدلا عن ذلك على تقارب عقائدهم ويسعون إلى بناء الجسور بدلا عن الجدران التي لا يمكن القفز عنها والمستندة إلى الفروقات فقط. ويسري هذا أيضا على الأديان والمعتقدات الأخرى.

وبالنسبة لنا في إثيوبيا، التسامح واحترام الثقافات والعرقيات والمعتقدات المختلفة هي مسألة أساسية لنهجنا في الحياة. ونعتبرها في الواقع حتى مسألة بقاء، للتأكد من استمرار وحدة الأمة كما هي عبر التاريخ الطويل، وليتسنى لها مواصلة الازدهار في الوحدة والتنمية لصالح الجميع. إن رعاية التوافق والتفاهم المتبادلين والاحترام بين الشعوب والثقافات والمعتقدات المختلفة مغروس في تقاليدنا كأمة. وهذه الطريقة، هي جوهر احتفالنا بالألفية الإثيوبية الثالثة خلال السنة الماضية في الداخل والخارج، ونعتز بها إلى جانب الآخرين في جميع أنحاء العالم.

ويستند الدستور الاتحادي الإثيوبي بشكل راسخ إلى مبادئ تتضمن منح الاعتراف الحقيقي بالهويات والحقوق الفردية لجميع مواطني البلاد وضمانها وكفالة مشاركتهم وتمثيلهم بصورة تامة. ويجسد كذلك التزامنا بأهداف تعزيز الوحدة في التنوع. ولذلك، فإن التوفيق بين هويات المجموعات الوطنية المتنوعة، وحق تقرير المصير وإنشاء هيكل اتحادي ينقل السلطة بشكل فعّال إلى الجماهير على أساس هذه المبادئ ما هي إلاّ بعض أبرز سمات النظام السياسي الحالي في إثيوبيا.

وبفضل الدستور الاتحادي، نجحت شعوب أفريقيا في زيادة تعزيز تقاليدها القديمة وثقافة السلام والتعايش السلمي كمجتمع متسامح، يحتضن ويستوعب جميع أنواع الاختلافات في الهوية الثقافية والمعتقدات الدينية. ورمزا لهذه الفضيلة الثابتة، احتُفل هذا العام لأول مرة في تاريخ البلاد الطويل رسميا باليوم الوطني للراية، وذلك للإشادة براية البلاد الثلاثية الألوان. فالراية تمثل مصدرا خالدا لقوتنا المتنامية وقوة تحمل شعوبه المتنوعة، التي نجحت في التغلب على تحديات

يعجز عنها الوصف لمدة قرون، ومتحدة كشعب واحد وتجني ثمار السلام والتنمية والتسامح والتعاون المتبادل التي تمثلها اليوم.

وفضلا عن ذلك، يمتد هذا الاحترام المتبادل والتسامح الفطري إلى المناطق المجاورة والعالم خارج الحدود الطبيعية للبلاد، بفضل حقيقة أن مبدأ علاقات حسن الجوار والتعايش السلمي إحدى الركائز الرئيسية للدستور الاتحادي والسياسة الخارجية لإثيوبيا، التي ما برحت مركزا للسلام والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة والتنمية في منطقتنا وخارجها.

إن تشجيع الحوار التفاعلي والتفاهم فيما بين أديان العالم الرئيسية وثقافاته ليس مسألة اختيار أو، كما قال بصدق صاحب الجلالة الملك عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ليست مسألة بذخ. بل إنها ضرورة، فهي مسألة علينا جميعا أن نوليها الأهمية الواجبة. يجب علينا أن نقوم بأعمال متضافرة وأن نبرز الالتزام الدائم، لتحقيق هدفنا في عالم ينعم بالسلام، حيث يسود التسامح والاحترام والتوافق، وليس الرفض والمواجهة وحيث يختفي سوء التفاهم القائم على الجهل والخوف بين الشعوب.

والواقع أن الآية المعروفة من القرآن الكريم التي تلاها كل من صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية وصاحب السمو أمير دولة الكويت، وغيرهما من رؤساء الحكومات أو الوفود الذين تكلموا بعدهم في هذا الجمع بالأمس واليوم تلخص الأمر كله أبلغ تلخيص. وبالنظر إلى أن الآية المناظرة من الكتاب المقدس تنصحنا بأن نعامل إخواننا كما نحب أن يعاملونا، فإن هذين الكتابين الكريمين يكمل أحدهما الآخر بحق في هذه النقطة الأساسية، وهو ما ينطبق على التعاليم التي تنص عليها جميع الأديان والمعتقدات الرئيسية الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وأخيرا، أود بصفتي من أشد المؤمنين بالقضية السامية للحوار بين الأديان والثقافات، والتفاهم والتعاون من أجل السلام، وكذلك بصفتي من مقدمي مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية لاعتمادها من أجل تعزيز هذه القضية، أود أن أؤكد مجددا للجمعية أن إثيوبيا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بمتابعة هذه المبادرة العالمية الهامة، سواء في الداخل أو في أي مكان آخر، بعيدا كان أم قريبا، وستستمر في أداء دور نشط في هذا الصدد، حيث أن المهمة الضخمة المتعلقة برعاية ثقافة السلام تنطوي على مصلحة مشتركة حيوية لنا جميعا.

خطاب للسيد غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة من رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطُحب السيد غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد براون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن يجتمع هنا من كل دين ومن كل قارة هذا العدد الكبير من القادة الذين أدوا للعالم خدمات متميزة والذين تثير حنكتهم السياسية إعجابي، لحضور هذا المؤتمر الخاص المعني بثقافة السلام وقوة الحوار. ومن دواعي امتناني أن يعقد هذا المؤتمر برعاية الأمم المتحدة في هذه القاعة العظيمة التي خرج فيها إلى النور العديد من الإعلانات والقرارات التي غيرت مجرى التاريخ.

وأود أن أحيي بصفة خاصة جلالة الملك عبد الله، عاهل المملكة العربية السعودية، الرجل العميق الإيمان الذي ألهمت قيادته هذا الحوار. فالإعراب عن التقدير لأعماله وأعمال الأمين العام، الذي أتوجه إليه بالتحية أيضا، كان هو الدافع وراء الكلمات التي أدلى بها أمام هذا المنتدى بالأمس واليوم الرئيس بوش، وعاهل الأردن، وأمير الكويت، والرئيس بيريز، والرئيس زارداري، والرئيس كارزاي، والرئيس هالونين، ورئيس الوزراء إردوغان وكثيرون غيرهم.

ولم يسبق من قبل أن كان لمثل هذا الحوار العالمي هذا القدر من الأهمية. ولم يسبق أن كانت القيادات العالمية التي تعمل على إنجاح هذا الحوار بمثل هذه القوة والإلهام. ولم يسبق أن كانت الفرص التي يمكن أن تنبثق على الصعيد العالمي من هذا الحوار لتشمل الصراعات والانقسامات وسوء التفاهم والفقر بمثل هذا العمق أو الضرورة. ولو آمنا أن بإمكاننا تحقيق السلام والأمن في المستقبل بالتضافر معا وليس بالفرقة، وبالتفاهم وليس بالانعزال، وبالاختلاف الذي نقدره ويثرينا وليس بالاختلاف الذي يفرقنا، فسيتعين علينا أن نخاطب في الناس قيمهم ومعتقداتهم.

ذلك أن أكثر من ثلثي مواطنينا هم من أتباع الديانات الرئيسية، ومن ثم لا يمكننا أن نشك في قدرة الإيمان على تشكيل عالمنا. ورغم أن الأمر لا يرجع إلى السياسيين في تولي زمام عملية التقريب بين الأديان، لأن هذا لا يمكن أن يتم في نهاية المطاف إلا على أيدي زعماء الطوائف الدينية أنفسهم، فليس في وسعنا أن ننجح في قيادة دولنا بغير ذلك.

ونرى من التاريخ أن أعظم الحركات الاجتماعية فيه قد اعتمدت على أقوى الأسس الأخلاقية. ألم يكن الرجال والنساء من أصحاب الإيمان والقناعة الدينية هم الذين نجحوا منذ مائتي عام في السعي إلى إلغاء تجارة الرقيق؟ فقد أعلنوا أنه ليس في وسعنا أن نكون عالما واحدا حتى ينتهي الرق. وألم يكن الرجال والنساء من أصحاب الضمير والإيمان الديني هم الذين ألهموا منذ خمسين عاما حركة الحقوق المدنية هنا في هذا البلد من خلال إعلانهم أننا لا يمكن أن نكون عالما واحدا حتى يتمتع كل مواطن، بغضّ النظر عن لونه أو عرقه أو خلفيته، بالمساواة في الحقوق؟

وأليس الرجال والنساء من أصحاب الضمير والقناعة الدينية هم الذين يقولون اليوم، كما قلنا نحن في هذه الجمعية العامة منذ بضعة أسابيع فقط، إننا لا يمكن أن نكون عالما واحدا حين يلقى ٣٠٠ ٠٠٠ طفل حتفهم يوميا دون داع من جراء الأمراض التي نعرف علاجها، وإن علينا معا أن نتصدى لهذه الحالة الطارئة الناشئة عن الفقر من خلال مضاعفة جهودنا للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية؟

هذه هي قوة الإيمان القادر على تشكيل أعظم تحالف ممكن لتحقيق الخير العام، وهو تحالف لا يسعى إلى فرض عقيدة أو ثقافة واحدة وإنما هو تحالف يثريه التنوع وتوحد صفوفه القيم المشتركة ويمده بالقوة الالتزام المشترك بتحويل عالمنا إلى عالم أفضل.

وما أكثر ما كان الناس على مدى التاريخ ينظرون إلى الأجانب باعتبارهم غرباء على أحسن الفروض، أو باعتبارهم أعداء على أسوئها، وما أكثر ما يبدو أن الثقافات والديانات تتباين على جانبي الحدود الوطنية بنفس الشدة التي تتباين بها طريقة الملبس واللغة. ولكننا نعرف اليوم أنه لا يمكننا الآن أو في أي وقت على الإطلاق أن نكون غرباء عن بعضنا البعض من الوجهة الأخلاقية، فنحن نجد أننا من خلال تراثنا وعاداتنا ومعتقداتنا نشترك في حس أخلاقي قوي واحد، حس يجعلنا نشارك الآخرين آلامهم، ويجعلنا نؤمن بشيء أكبر من أنفسنا. فالمسيحيون يقولون ”وكما تريدون أن يفعل الناس بكم افعلوا أنتم أيضا بهم هكذا“، أما اليهودية فتقول ”أحبب جارك كما تحب نفسك“.

ويقول المسلمون ”لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه“. أما البوذيون فيقولون ”لا تؤذ أحدا بطرق تجدها أنت مؤذية“. ويقول السيخ ”عامل الآخرين كما تحب أن تعامَل.“ ويقول الهندوس ”الواجب ألا تفعل مع الآخرين ما قد يؤلمك إذا تعرضت له.“

والآن، سمِّ هذا الجانب الملائكي الأمثل في طبيعتنا، أو النور الذي يشع داخل الإنسان، أو سمِّه الحس الأخلاقي، أو سمه العاطفة الأخلاقية، كما فعل الفيلسوف آدم سميث. سمه الضمير الذي يحض على التعاطف. سمه الخلق العالمي أو القاعدة الثابتة التي لا تبديل لها التي تحكم جميع مجالات الحياة بالنسبة للأسر والمجتمعات والأجناس والأمم والأديان: فمعظمنا يوافق على أنه لا يجب أن تفعل بالآخرين ما لا تحب أن يفعله بك أحد. وهذا هو المثل الأعلى المقدس الذي يشكل الجوهر الأخلاقي لجميع الأديان الحقيقية، إنه واجبنا تجاه الآخرين واهتمامنا بالآخر، وإحساسنا بأن كلا منا راع لإخوانه وأخواته.

وعليه، فلكل من يقول إن الدين، وبخاصة سوء الفهم والتعصب اللذين كثيرا ما ينشآن بين الأديان، هو المسؤول عن الكثير من المشاكل التي نواجهها اليوم، أقول إننا سنتصدى لتلك المشاكل إذا تصرفنا على أساس ذلك الحس الأخلاقي المشترك بين جوهر جميع الديانات العظيمة في العالم.

إن لدينا فرصة فريدة في هذا العصر العالمي الجديد، في هذا العالم المترابط، لأن نتصرف على أساس ذلك الترابط وأن نقيم شراكة تربطنا من خلال العمل معا لما فيه الخير العام. والجديد في هذا العصر العالمي هو قدرتنا المعززة على التواصل والتكلم مع بعضنا البعض عبر القارات. ومنذ فترة غير بعيدة كنا نقول ”لو كان فقط في وسع الناس أن يتواصلوا عبر الحدود، لو كان فقط في وسعهم أن يسمعوا ما يقوله المخالفون لهم، لو كان فقط في وسعهم أن يتكلموا مع بعضهم البعض وأن يجدوا أنهم يشتركون في الكثير، لاختلف العالم.“

ولكن اليوم قد أزيلت معظم هذه العوائق، هذه العوائق القديمة التي كانت تحول دون التواصل. وفي وسعنا اليوم أن نتواصل مع بعضنا البعض عبر الحدود في نفس اللحظة تقريبا. فهناك مئات الآلاف من الشبكات الاجتماعية تتقاطع عبر العالم من خلال الإنترنت ومن خلال الرسائل المكتوبة والبريد الإلكتروني؛ وهناك ملايين الناس الذين قد لا يسكنون في نفس الشارع، ولكنهم يسكنون نفس الموقع الإلكتروني. ومن خلال الاستماع للآخرين واستماعهم لنا نكتشف أن ما نشترك فيه يفوق بكثير ما يفرقنا.

إننا نكتشف ما دعاه الحاخام الأكبر لبريطانيا، جونثان ساكس، كرامة الاختلاف، وقال إن الناس جميعا خُلقوا على صورة الإله، ولهم كرامة وقدسية تتجاوز اختلافاتنا. ويجب أن نعمل على أساس تكافلنا.

وقد زرت في أبوجا مؤخرا مدرسة متهدمة ومتهالكة، حيث جلس الأطفال إما على الأرض، وبدون مقعد أو ثلاثة على مقعد مصمم لطفل واحد. وقال لي الآباء والأمهات إنه على مسافة أميال قليلة، توجد مدرسة أفضل بكثير ومجهزة جيدا وتقدم تعليما مجانيا. ولكن المرافق العظيمة والمعلمين أتوا مقابل ثمن مرتفع، حيث أنهم يمولون من جانب مجموعة متطرفة، تسمم عقول الأطفال وتجذبهم إلى حياة الإرهاب.

وأعتقد أن من واجبنا أن نؤمن حق التعليم اللائق، المحرر من التطرف، لكل طفل في العالم. تصوروا لو تمثل إنجاز هذا الجيل هو في تمكين كل طفل من الذهاب إلى المدرسة لتلقي العلم والتعرف على ما هو مشترك بينه وبين

الأطفال الآخرين، لاستطعنا، كما أعتقد، أن نحقق ذلك بالعمل معا وإنفاق ١٠ بلايين دولار، أي ١٠٠ دولار لكل طفل.

ولكن دعونا نتفق أولا، علينا أن نفعل كل شيء لمكافحة التطرف حيثما كان، حتى يفهم الناس المبادئ الأساسية لأديانهم والترابط الغني فيما بين تلك الأديان. ونحن في بريطانيا، سوف نستمر في تعزيز هذه الحملة، بالعمل مع البلدان الأخرى، لتجنيب الشباب الصغار ذوي الخلق القويم ضغوط دعاة الانقسام والتطرف الإرهابيين.

ثانيا، إن قيم الأديان المختلفة قد تم التعبير عنها في مشاريع وخدمات مشتركة. ففي بريطانيا، لدينا منظمة المعونة الإسلامية التي تتعاون مع اللجنة الميثودية المتحدة للاستجابة لاحتياجات ضحايا الكوارث في آسيا. إن تعاون المسلمين البريطانيين مع المسيحيين الأمريكيين لدعم الجيران الآسيويين من أتباع جميع الأديان والتقاليد يعطينا لمحة عن إمكانيات الأديان على صعيد العالم.

إننا إذ نحتفل بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، علينا أن نرى القيم المشتركة عبر الالتزام المشترك بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولدي اقتراح آخر يتعلق بالطريقة التي يمكن بها للقيم المشتركة أن توحدنا فقبل أربعين عاما، أنشأت الولايات المتحدة متطوعي كتائب السلام ليقوم الشباب من الأمريكان بمساعدة العالم، وعلى صعيد العالم، توجد بلدان كثيرة، من بينها بريطانيا، لديها منظمات لمتطوعي الخدمة في خارج البلاد.

ولكن في هذا العصر العالمي الجديد، ألا ينبغي لنا أن نحتفل بالحس الأخلاقي المشترك لجميع الثقافات والأديان والمعتقدات من خلال جمع الشباب في فيالق عالمية، وربما فيالق بيئية عالمية، وفيالق عالمية لخدمة المجتمع، وفيالق عالمية للسلام، وفيالق عالمية للمساعدة الطبية، وجمع الشباب من جميع القوميات والأديان مع بعضهم البعض في جهد عالمي يظهر القوة التي تتدفق من شباب العالم وهم يتعاونون معا.

ثالثا، علينا أن نكرر الأهمية التي يوليها كل من تحدث هنا للسلام في الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية التي يضمن أمنها. ونحن في بريطانيا، مع بلدان أخرى، سنواصل العمل من أجل ذلك الهدف الذي أؤمن بإمكانية تحقيقه بتوفر النوايا الحسنة في الشرق الأوسط.

عند هذا المنعطف الفريد من تاريخنا، حيث يواجه العالم الأزمة المالية الأولى وأزمة الموارد الأولى في العصر العالمي الجديد، فإن القدرة على التوحد لإيجاد حلول مشتركة لم تكن أهم في أي وقت مضي مما هي عليه الآن.

واسمحوا لي أن أوجه أقوى الرسائل ومفادها أن طريق الخراب الاقتصادي في الماضي كان يتمثل في انتهاج طريق الحمائية. والطريق إلى الأمام لا يمر عبر عمل البلدان في معزل عن غيرها أو ضد غيرها، بل بتعاونها معا. وأعتقد أنه في الوقت الذي يجتمع فيه قادة العالم في واشنطن في نهاية هذا الأسبوع، لا بد لنا من أن نرى وسوف نرى تعاونا أكبر فيما بين الحكومات لتناول المشاكل الاقتصادية التي تعصف الآن بكل قارة في العالم. ولكنني أعتقد أيضا أن الأمر المهم هو صدور بيان من هذا المؤتمر المنعقد في نيويورك، مفاده أن الأهم من تعاون الحكومات هو تعاون الشعوب، مهما كانت معتقداتها الدينية، ومن كل قارات العالم، في حسم مسألة ما إذا كنا سنتمكن من بناء مجتمع عالمي حقيقي.

وأعتقد أننا إذا تمكنا، من خلال الحوار المستمر، أن نتوحد في الاعتراف بأرضيتنا المشتركة التي نقف عليها، مهما كانت تقاليدنا الدينية، وفي الالتزام بالسلام والحرية والازدهار والتسامح والاحترام، وإذا تمكنا من تعبئة حركة

عالمية خلف تلك الأهداف المشتركة، ستكون الإنجازات هائلة. وعليه، سنتمكن من أن نصبح الجيل الأول الذي تمكن من حل مشكلة تغير المناخ معا. ويمكننا أن نكون الجيل الأول الذي قضي على السل وشلل الأطفال والدفتيريا والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من على وجه الأرض.

بوسعنا أن نصبح الجيل الأول الذي يحصر مكان الفقر المدقع في كتب التاريخ مرة وإلى الأبد. ويمكننا أن نكون الجيل الأول الذي يفعل ذلك حينما نثبت بأفعالنا أن كل ما عناه هذا المؤتمر في هذا اليوم هو أن أعظم التغيرات الاجتماعية تقوم على أقوى الأسس الأخلاقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد السلفادور.

السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لهذه المبادرة الهامة لعقد الاجتماع العام الرفيع المستوى لتدارس ثقافة السلام والحوار فيما بين الثقافات والحضارات والأديان.

ونود أن نتقدم بالشكر لجلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، خادم الحرمين الشريفين، على قيادته الشجاعة والتي تأتي في الوقت المناسب بشأن هذا الموضوع، لا سيما على خلفية الأزمة المتعددة الأبعاد غير المسبوقة التي يواجهها المجتمع الدولي، والتي تدفعنا للتفكير مليا بعواقبها ودراسة الحلول المشتركة الممكنة في إطار تعددية متجددة وفي ظل تشكل عالم جديد متعدد الأقطاب.

وتكرر السلفادور تأكيد التزامها بمواصلة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، وهما البرنامج والأساس للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل الأطفال للفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠.

ونسّلم أيضا مع الوفود الأخرى، كمسألة أساسية لا مفر منها، بأن السبب الجذري لكل الأزمات العالمية يكمن في إنكار البشرية لمبدأ العدالة العالمية.

إن العالم الذي نعيش فيه هو العالم الوحيد، ولذلك إما أن نعيش ونترعرع معا ككيان واحد في ظل الوئام والحوار الأخوي بين الثقافات والحضارات والأديان، أو نواجه الهلاك الجماعي. ولا يمكن أن نحقق العدالة والسلام إلا من خلال إعادة البناء الكامل والمنظم للنظام الاقتصادي والسياسي العالمي. وعلينا أن نعي أن المستقبل سيكون مظلما حقا بدون العدالة والسلام. ولذلك، لا بد لنا من إعداد أنفسنا لتشاطر وتحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي بيانكم الافتتاحي، سيدي، في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، كنتم محقين عندما أشرتم إلى أن الأزمة المتعددة الأبعاد، يمكن وينبغي أن تصبح فرصة مشتركة لاعتماد التدابير الجريئة اللازمة لكفالة مستويات جديدة من التعايش فيما بين الشعوب وبيننا نحن والطبيعة، من أجل ضمان عالم أفضل لجيلنا والأجيال القادمة. وقلتم أيضا أننا نفتقر بجلاء إلى الإرادة السياسية للانتقال من الاعتراف اللفظي إلى اعتماد تدابير محددة ومستدامة ومنسقة على المستويين المحلي والدولي. وفي هذا الصدد، قامت الأمم المتحدة على نحو ملائم بوضع برنامج مركب لتحقيق عالم أفضل.

ونحن مقتنعون بدقة الملاحظات التي أبداها الرئيس ولا سيما رؤيته بأننا هنا اليوم لإلزام أنفسنا بتسخير قدرتنا الأخلاقية لخدمة أهداف الأمم المتحدة التي هي، في نهاية الأمر، لمصلحة شعوبنا. وكما يذكّرنا النظام الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

”لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر،
ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام“.

وينبغي أن نقر بأن السلام ليس مجرد غياب الصراع، بل يشمل أيضا بذل جهود واعية لإيجاده وترسيخه في عقول الناس. ولذلك، من منظور بلدي، يرتبط مفهوم ثقافة السلام ارتباطا وثيقا بالتشجيع الفعلي على الحوار وتحالف الثقافات والحضارات والأديان. فجميع الثقافات والحضارات والأديان متساوية، ولذا علينا تشجيع الحوار لدعم القِيْم والمبادئ التي تعزز ثقافة السلام، بما في ذلك التسامح واحترام الآخرين والتفاهم المتبادل واحترام تنوع الثقافات وتأييد عدم اللجوء إلى العنف والمبادئ التي تدعم التعايش السلمي بين الجميع.

وما برحت السلفادور ملتزمة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٩٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن تعزيز تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وترحب بصورة خاصة بإعلان عام ٢٠١٠ السنة الدولية للتقارب بين الثقافات. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ تعهداتنا بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها كافة على الصعيد العالمي يشكل القاعدة الأساسية للاستمرار في إحراز التقدم في الالتزام الجماعي بالسلام.

ونؤكد مجددا الحق في السلام بصفته أحد الأركان الرئيسية لحقوق الإنسان العالمية. وندرك أن التحدي الرئيسي للقرن الحادي والعشرين هو توسيع معنى الأمن الجماعي وتأطيره. ومن ثمّ، فإن الإصلاحات المتجذرة والتوافقية والديمقراطية التي تتسم بالكفاءة والفعالية ضرورية لتوليد الثقة المتبادلة التي من شأنها أن تمكننا من بناء السلام على أسس مستدامة.

وفي هذا السياق، نشجع مجلس الأمن ولجنة بناء السلام على الانضمام إلى جهود الجمعية العامة لتعزيز ثقافة السلام واللاّعنف من أجل أطفال العالم. ونحييّ ونشيد كذلك بالمشاركة الفعّالة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتشجيعها على الأنشطة التي تهدف إلى ثقافة السلام واللاّعنف، ولا سيما حملات زيادة الوعي بثقافة السلام في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أؤكد مجددا الإرادة السياسية لحكومة السلفادور في الاستمرار في العمل بهمة لتعزيز القيم والمبادئ التي يسترشد بها بناء ثقافة السلام بصورة فعّالة من أجل مصلحة جميع الشعوب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري لتنظيم وعقد هذا الاجتماع الهام. وأود أن أبدأ بياني بتلاوة بعض الآيات من القرآن الكريم التي تتعلق بموضوع مداولاتنا اليوم. أولا، بناء على تعاليم القرآن، فإن جميع الأمم التي تعيش على الأرض تشترك في الأصل نفسه، وفي حالة عدم الاتفاق أو النزاع، ينبغي لها أن تحتكم إلي القوانين الإلهية، كما ورد في القرآن الكريم،

(تكلم بالعربية)

”كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه.“ (القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢١٣)

(تكلم بالإنكليزية)

ثانيا، لا يوجد فرق ولا اختلاف بين رسل الله، فكلهم جاؤوا بالرسالة نفسها إلى بني البشر. كما جاء في القرآن الكريم.

(تكلم بالعربية)

”آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله.“ (القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٨٥)

(تكلم بالإنكليزية)

ثالثا، لقد جاء جميع رسل الله حاملين الحقيقة، من الله عزّ وجل، إلى الناس لهدايتهم إلى سبيل الله. كما ورد في القرآن الكريم.

(تكلم بالعربية)

”نزّل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل.“ (القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٢)

(تكلم بالإنكليزية)

ونتيجة للتعاليم الإسلامية وثقافتنا الغنية، فإن الشعب الإيراني، الذي هو أمة تضرب بجذورها عميقا في تاريخ البشرية، يحترم دائما الأديان والأمم والثقافات الأخرى. ورغم أن حوالي ٩٥ من السكان الإيرانيين مسلمين، أسبغ دستور جمهورية إيران الإسلامية على الأقليات الدينية في بلدي حقوقا متساوية، وحتى في بعض الحالات أعطاهم مراكز متميزة والحق في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية.

وفي الوقت الراهن، تتمتع الأقليات الدينية الإيرانية بالحق في التمثيل المتكافئ في برلماننا، بغض النظر عن حجمها السكاني الصغير. ولقد أدى الالتزام العملي للحكومة والشعب الإيراني بتعاليم الإسلام ومواد الدستور إلى تشكيل تعايش بنّاء بين المسلمين واليهود والمسيحيين والزرادشتيين. ونتيجة لذلك، تعتبر الأقليات الدينية في إيران نفسها جزءا لا يتجزأ من الأمة الإيرانية وتقوم بدور بنّاء في مجتمعها وتتمتع بكامل الحرية في ممارسة شعائرها الدينية في أكثر من ٥٠٠ مكان للعبادة، بما في ذلك الكنائس والكنس اليهودية والمعابد.

واستلهاما بالمبادئ الإسلامية النبيلة في احترام التنوع البشري، والاعتراف بتنوع مصادر المعرفة، وتشجيع الحوار والتفاهم المتبادل، والاحترام الحقيقي والمتبادل بين الناس وتشجيع الخطاب الطيب والمتحضر القائم على العقل والمنطق، أسهمت جمهورية إيران الإسلامية إسهاما كبيرا في تشجيع الحوار على المستوى الدولي.

إن بلدي مشهود له بمبادراته التي تتمتع بتأييد واسع من أجل الحوار بين الحضارات والأديان والثقافات، والتضامن من أجل السلام، وقد اقترح هذه المبادرة الأخيرة رئيس جمهورية إيران الإسلامية في العام الماضي. علاوة على ذلك، بوصفنا بلدا هاما في منطقتنا وفي العالم الإسلامي بصفة عامة، وبصفتنا ممثلين للمدرسة الشيعية في الفكر، فنحن من بين رواد الحوار بين الأديان وداخلها، وقد شاركنا في أنشطة كثيرة من هذا القبيل حتى الآن. ونرى أن هذا الحوار يتيح الفرصة ويمثل النهج السليم للتعبير بشكل أفضل عن الأفكار والرؤى والطموحات المختلفة لدى المجتمعات ومن أجلها، وللاستفادة بالحكمة الجماعية للبشرية وتجنب الصراع والعنف.

ونرى أننا لكي نتيح لمجتمعاتنا فرصا للمعيشة أكثر إنسانية وأمانا ورخاء لا بد أن نعمل معا على الارتفاع بمستوى التفاهم والاحترام بين المؤمنين بالأديان السماوية. وفي مسعانا الجماعي، لا ينبغي أن تغيب عن بالنا مبادئ

دياناتنا السماوية التي تدعونا لممارسة التسامح والاحترام والتراحم تجاه من يدينون بغير ديننا. والإسلام، كغيره من الأديان السماوية، يدعو للتسامح والاحترام المتبادل بين مختلف الدول والجماعات للمحافظة على تماسك المجتمع الإنساني وتضامنه. وتهدف هذه الدعوة إلى إثراء الكرامة الإنسانية، العميقة الجذور في الإسلام والأديان السماوية الأخرى، كما هي في كثير من الثقافات والحضارات.

ونظرا لأننا جميعا في قارب واحد، من الضروري أن تهيّأ الأوضاع لكي يتآزر جميع المسافرين على تعزيز التعاون لتنمية السلام والوئام بين الأديان والثقافات والحضارات المختلفة. ولذلك فإن الحوار بين أتباع الديانات السماوية يمكن أن يأتي بثمار السلام والصداقة إذا ما اضطُلِع به وفقا لمبدأي المساواة والكرامة لجميع الأطراف وبنية حسنة. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تشجعنا جميع المبادرات الرامية إلى النهوض بالتعاون على أن نعمل على تحقيق جوهر وطبيعة جميع الأديان، وهي كرامة الإنسان وسلامته.

ونرى أن هذا الهدف النبيل يصلح أن يكون ضوءا ينير الطريق في الحالة الحرجة التي يجد العالم نفسه فيها اليوم. فإذا أريد مواجهة التحديات العالمية في عالمنا الشديد الترابط، وإذا أريد تجنب الهيمنة والسيطرة والعدوان والصراعات المريرة، وإذا أريد تُكفل كفالة المصالح المشتركة لجميع الدول وضمان التعايش السلمي وتعزيز السلام الدولي الدائم والأمن والاستقرار والوئام، فليس التعاون خيارا بل ضرورة.

ولضمان مستوى مُرض من استمرار التعاون، ثمة حاجة ماسة إلى استخدام الإمكانيات الموجودة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعلق أهمية كبيرة على الحوار بوصفه طريقة ضرورية ومتسمة بالكفاءة وفعالية التكلفة لسد الفجوات الناجمة عن سوء التفاهم وسوء التفسير ولتعزيز الثقة والاحترام المتبادلين.

وتدعو جميع الديانات السماوية إلى السلام والرفاه وخلاص جميع البشر بدون أي تمييز على أساس من العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الانتماء الديني أو السياسي أو أي انتماء آخر. غير أنه ثمة نماذج على مر التاريخ البشري لتوجيه الإهانات أو غيرها من الإساءات للقيم الدينية وكانت لها، في بعض الحالات، آثار مدمرة طويلة الأمد على البلدان والشعوب التي تعرضت لهذه المعاملة. وفي عالم اليوم، تقع بعض البلدان والمناطق ضحايا للدعاية الظالمة غير المنصفة والمتحيزة والاحتكارية التي لا تكف عن تشويه الحقائق والوقائع المتعلقة بها باستمرار.

ونعرب عن عميق قلقنا إزاء ربط الإسلام والمسلمين في كثير من الأحيان وعلى نحو مجحف باتهامات ظالمة وخالية من الإنصاف، كانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب. وبالمثل، من دواعي القلق البالغ للمجتمع العالمي، وخاصة للدول الإسلامية، وضع الإسلام وغيره من الديانات السماوية في قوالب سلبية منهجية والسخرية من الشخصيات الدينية التي يحترمها ويحبها المؤمنون بتلك الديانات. ونأسف لأن البعض يقومون بهذه التدابير بذرائع من قبيل الحرب على الإرهاب أو ممارسة حق المرء في حرية التعبير.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الحاجة الماسة إلى وفاء الناس جميعا بمسؤولياتهم المقترنة بالحقوق التي يتمتعون بها، وخاصة الحق في حرية التعبير. وتمشيا مع جهودنا لتشجيع الحوار بين الأديان وداخلها، ينبغي أن نمنع أي محاولة للإساءة إلى الاختلافات الدينية والثقافية والعنصرية. ولا شك أن هذه الإساءات تبذر بذور الفرقة والعداوة والمواجهة بين دولنا. ومن الواضح أن أي لجوء إلى هذه الأساليب أو المناورات في حوارنا الراهن بين الأديان من شأنه أن يؤدي إلى الانقسام فيما بيننا وأن ينجم عنه عجزنا عن بلوغ أهدافنا المشتركة.

ومن دواعي الأسف أن ممثلا لنظام تميز في تاريخه القصير بجرائم العدوان والاحتلال والاغتيال وإرهاب الدولة والتعذيب ضد الشعب الفلسطيني بذريعة تفسير كاذب لدين معين قد حاول أن يستغل هذا الاجتماع لتحقيق أغراض نظامه السياسية الضيقة. ولا شك أن مشاركة هذا النظام هنا ليست عديمة الفائدة لهدفنا المشترك فحسب، بل تتيح له أيضا، كما ثبت في هذه القاعة نفسها بالأمس، أن يحاول إفساد العملية الحالية وصرف اهتمامنا عن ولايتنا.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن أمله في أن يتمكن المجتمع الدولي من تهيئة الأوضاع المناسبة لضمان تقدم البشرية ورفاهها وبناء نظام دولي جديد عادل مؤسس على الشمول والمشاركة والتفاهم المتبادل والتسامح بين الشعوب والدول، وذلك بتعزيز الحوار بين الأديان والاحترام للقيم الثقافية والخصائص الحضارية، كوسيلة للاحتفاء بالأديان وبمنجزات حضاراتنا بصفتها إرثا مشتركا للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لرئيس وفد جمهورية كوريا.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعيش في عالم متزايد التعقيد تتشابك فيه العولمة والهويات الجماعية مع الثقافة والتقاليد والدين. وبمرور الوقت، يجري الجمع باستمرار بين هذه العناصر بطرق إيجابية وسلبية.

وفي عصر الإنترنت، والسفر على صعيد العالم والنقل المباشر عن طريق السواتل، يواجه الناس بشكل متزايد محيطا غير مألوف وأفكارا جديدة. وأحيانا تتخذ تلك الاختلافات الشكل غير المتوقع للون البشرة، والثقافة، والتقاليد والأديان، التي من شأنها أن تثير القلق إزاء المجهول. ومن المفارقات أن عهد العولمة، الذي يفترض أن يعزز التفاهم والقبول المتبادل، يؤدي بدلا من ذلك إلى التعصب والتمييز.

إن تاريخ البشرية لا يحدده استمرار الحروب والصراعات. ومحور تاريخ البشرية هو ثقافة السلام والتعايش فيما بين أعضاء المجتمع، وأيضا فيما بين الحضارات والثقافات والأديان. وبالتالي، علينا أن نرفض أية نزعة متأصلة نحو المواجهة بلا نهاية، والتصارع وحتمية صدام الحضارات. وبدلا من ذلك، علينا أن نعيد تأكيد ورعاية ثقافة السلام والتسامح والقبول على صعيد المجتمع بأسره، تلك الثقافة التي ظلت تعمل كمحرك للتاريخ البشري والرفاه.

وقد أيدت جمهورية كوريا بالكامل الجهود الدولية لتعزيز ثقافة السلام فيما بين الأمم ومختلف الأطراف الفاعلة. وتشمل تلك الجهود معالجة أوجه الشقاق المتزايدة بين المجتمعات، وإعادة تأكيد نموذج الاحترام المتبادل فيما بين الشعوب ذات التقاليد الثقافية والدينية المختلفة، والمساعدة على تعبئة الجهود المتكاتفة لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، نقدر أيما تقدير قيادة الأمين العام بان كي – مون في توجيه الدول الأعضاء من خلال رعايته القوية ودعمه للمبادرات الهامة، بما فيها تحالف الحضارات والحوار بين الأديان. وجمهورية كوريا بوصفها أحد أعضاء فريق أصدقاء تحالف الحضارات، تؤيد النُهج الابتكارية التي تركز على النتائج المقترنة بالبرامج الكبيرة التي يضعها التحالف.

إن الدين يزداد أهمية كواحد من أبعاد المجتمعات ومصدر هام للقيم بالنسبة للأفراد. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يكون الدين منهلا للسلام. ولكن استغلال الدين وإساءة استعماله من جانب بعض العقائديين أدى إلى مفهوم خاطئ ذلك أن الدين نفسه هو سبب أساسي للصراع فيما بين الثقافات. وفي الواقع، لا يوجد دين يشجع على العنف، وجميع الأديان تشجع مُثل التعاطف واحترام كرامة الحياة البشرية وسلام البشرية.

لقد حظيت آسيا لأمد طويل بتقاليد الوئام والتعايش السلمي. وبالمثل كان التعايش السلمي والتبادل التجاري المربح وتبادل المعرفة علامات بارزة في العلاقات بين المسيحية والإسلام واليهودية، كما أكد العديد من قادة المجتمع الدولي في اجتماعنا بالأمس واليوم. وينبغي أن يستعاد ذلك التقليد من التعايش السلمي من أجل جعل العالم أكثر أمانا. وفي هذا الصدد، نؤيد إعلان مدريد الصادر عن مؤتمر الحوار ونتطلع إلى تحقيق تقدم بشأن التوصيات الواردة في الإعلان، وأيضا إلى القيادة القوية للشخصيات الدينية البارزة.

وتود جمهورية كوريا أن تشاطركم بعض الآراء المستقاة من تجربتنا الذاتية. أولا، لقد تجاوز بلدي مرحلة الاستعمار والحرب الأهلية والحكم الاستبدادي لبلوغ الديمقراطية الكاملة. وتعلمنا من تلك التجربة أن الحكم الديمقراطي، الذي يشمل العناصر الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والالتزام بالتعددية، يؤدي إلى مستوى أعلى من التسامح والاحترام لشعوب وحضارات مختلفة عن حضارتنا.

ثانيا، إن التكيف مع بيئة متغيرة ومعالجة نزاعات قائمة ومحتملة يشكلان عاملا أساسيا في بناء مجتمع الوئام. وخلال تلك العملية، تعلمنا العديد من العبر المكتسبة بشق الأنفس، والتي تثبت أن المفهوم الأساسي لمجتمع الوئام هو التنوع. وينبغي ألا نقاوم التنوع أو نخشاه. فالتنوع ليس مصدرا للتوتر بل مصدر للحيوية والإبداع. ومن خلال تشجيع التنوع وقبول الاختلافات ورعاية التفاعل، يصبح المجتمع أكثر ثراء في الثقافة وأكثر انفتاحا ومرونة إزاء التغيير.

ويتطور مجتمع جمهورية كوريا إلى مجتمع متعدد الثقافات مع تزايد عدد السكان المهاجرين، وكجزء من جهود احتضان المهاجرين، وتعزيز ثقافة التقبل وتعزيز التنوع، اتخذنا جملة من المبادرات، بما في ذلك إحياء المهرجانات المتعددة الثقافات وتوزيع دليل ثقافي للعمال المهاجرين وإنشاء مركز متعدد الثقافات لدعم الأسرة.

ثالثا، ينبغي لمفهوم التسامح أن يُستبدل بمفهوم الشمولية. فالتسامح يعني ضمنا أن الذين ينبغي التسامح معهم ما زالوا تابعين لأقلية أو أنهم خوارج. وبدلا من ذلك، ينبغي قبول ذوي الخلفيات الدينية أو الثقافية المختلفة كأعضاء كاملين في المجتمع. والمسيحية في بلدي، التي بدأت تنتشر خلال الأجيال القليلة الماضية، أصبحت أحد الأديان الرئيسية. وقد ترسَّخت الآن أكثر في القيم والحياة العادية لعامة الناس.

ومن الظواهر الحديثة، تزايد عدد معتنقي الإسلام. وقد أنشئت جمعية كورية – عربية ويجري بناء مسجد جديد. والثقافة الإسلامية تسهم في تنوع مجتمعنا ووئامه. وبصرف النظر عن الخلفية الدينية أو الثقافية، فإننا نرى أن الوئام والسلام الدائمين يمكن أن يتحققا عندما يكون الناس مشمولين في المجتمع.

وتتعلق النقطة الأخيرة بالبعد العالمي والإقليمي للحوار والتعاون بين الثقافات والأديان. ومن أجل معالجة بعض المسائل الملحة، كالعلاقات بين المسلمين والمجتمعات الغربية، فإن اتباع نهج أكثر تركيزا على منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يكون فعالا. ويمكن توسيع النُهج التي تركّز على البعد الإقليمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإقليمية لمختلف المناطق، كجنوب آسيا، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية. وينبغي النظر إلى مثل هذا الحوار والتعاون ذي التركيز الإقليمي كجزء من خطة عالمية شاملة.

ويحدونا الأمل أن نطاق جهود ترسيخ ثقافة السلام سوف يحتضن جميع الثقافات والأديان، بحيث تنتشر قيم التعايش والازدهار المشترك، لتشمل جزءا كبيرا من البشرية.

وعلى الأمد الطويل، ينبغي أن تكون الجهود عالمية حقا، وينبغي لجهود الحوار والتفاعل الديني والثقافي أن تُبذل في كل ركن من أركان العالم.

وفي الختام، يجب ألا يغيب عن أبصارنا أن تاريخ البشرية قائم على التعايش السلمي والرفاه المشترك. وستواصل جمهورية كوريا تكريس نفسها لذلك الهدف.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام. كما أود أن أنقل تقديرنا العميق إلى خادم الحرمين الشريفين، جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، على دوره الأساسي ومبادرته الشخصية لعقد هذا الحدث.

إننا نشهد تزايدا في سوء التفاهم فيما بين المعتقدات والأديان والثقافات على صعيد العالم اليوم، الأمر الذي لا يهدد التسامح والاحترام المتبادل فيما بين الأديان فحسب، بل أيضا آفاق التعايش السلمي ذاتها. لذلك، يتيح هذا الاجتماع فرصة ذهبية تأتي في وقتها المناسب لتشاطر الأفكار وتوطيد نتائج مؤتمر مدريد العالمي بشأن الحوار. ونحن واثقون من أن هذه المبادرة سوف تكمل أهداف الأمم المتحدة وأنشطتها في المجالات ذات الصلة.

إننا نعيش في أوقات صعبة. فانتشار التطرف والعنصرية أخذ بعدا مقلقا. وانعدام الثقة والتمييز ضد ''الآخر'' لا يبرحان مكانهما. وتزداد مظاهر التعصب ضد الجماعات الضعيفة، والأقليات العرقية والدينية والمهاجرين واللاجئين والعمال المهاجرين. ويشهد العالم اتجاها مشؤوما من السخرية التي تستهدف الرموز والمعتقدات الدينية وسوء استعمال الدين في أعمال الإرهاب والعنف والإكراه. إن تشويه الأديان والنماذج النمطية للأديان والتحريض على الكراهية الدينية كلها تعرقل الوئام الاجتماعي وتقتدح زناد انتهاكات حقوق الإنسان.

والتحدي الذي يواجهنا اليوم هو تحويل الثروة وتنوع الحضارات والثقافات والأديان والتقاليد والعادات إلى قوة موحّدة وليس سببا للفرقة. وعلينا تعلم الدروس من الإخفاقات السابقة للحوارات بين الثقافات والأديان التي ركّزت على الفروقات بين المعتقدات والأديان والثقافات. لقد حاولت إدماجها بشكل خاطئ، إذ تطرقت إلى قيم مترسخة وصراع مشتعل.

ونؤمن بأن جميع المعتقدات والأديان تحمل رسالة السلام والعدالة والتضامن البشري نفسها. وينبغي لنهجنا أن يعمل على هذه القواسم المشتركة التي توحدنا وأن يبني على مبدأ التقارب هذا. وعلى أتباع مختلف المعتقدات والأديان أن يجلسوا معا بروح من الزمالة، لأن الخلافات السطحية والاسمية سرعان ما تختفي في هذه الاجتماعات الصريحة. ونعتقد أن الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان يحمل أفضل إمكانية لتشجيع التفاهم المتبادل وخلق نظام عالمي سلمي.

ويتعين علينا تشجيع الاتصالات بين الشعوب بحيث نزيل الحواجز ونحسر الهوة والخلافات. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي إعلان مدريد الصادر عن المؤتمر العالمي للحوار. ونعتقد أن الإعلان سيعطي زخما جديدا للحملة العالمية من أجل الحوار بين الثقافات والأديان. ونلاحظ ونقدر عاليا مساهمة المؤتمر العالمي للحوار في مسلسل المبادرات المجتمعية الدولية التي تسعى لترسيخ ثقافة السلام والتسامح والتفاهم واحترام حقوق الإنسان بين سائر المعتقدات والثقافات والحضارات عن طريق الحوار.

ولذلك، نؤيد بقوة رابطة العالم الإسلامي ونشجعها في مسعاها لتحقيق هذه الأهداف النبيلة والملحة. وفي الحقيقة، ترحب بنغلاديش بجميع المبادرات الدولية والإقليمية التي تهدف إلى تشجيع الوئام بين الثقافات المتعددة وبين الأديان، التي يعضد بعضها بعضا. ونظرا لتعدد هذه

المبادرات، نتمنى على الأمم المتحدة أن تأخذ نهجا شاملا لتبسيطها حيث تكتسي أهمية في قوة الهدف ووحدانيته.

إن ثقافة السلام هي مجموعة من القيم والمواقف وأنماط السلوك وطرق الحياة التي ترفض العنف وتمنع نشوب الصراعات من خلال الحوار بين الأفراد والجماعات والأمم. ونعتقد أن نظاما عالميا يستنير بمعلومات عن ثقافة السلام يؤدي إلى تحقيق أهدافنا الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى قيمة كبيرة في مبادئ التسامح واحترام التنوع والديمقراطية والتفاهم. ولقد أيدت الدول الأعضاء هذه المُثل في إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام لعام ١٩٩٩. وقد تشرفت بنغلاديش بإدارة دفة هذه العملية.

إننا إذ ندخل العام الثامن من العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، فلربما يكون الوقت مناسبا للتأمل والتفكير الجديد وتقييم موقفنا فيما يتعلق بالتزاماتنا. ويتعين علينا تحديد الأهداف للتأكد من إحراز تقدم نحو إيجاد مجتمعات سلمية، وعلينا أن نسعى لتحقيق ذلك.

ونعرب عن امتناننا لجميع أصحاب المصلحة الذين يسهمون في تعزيز ثقافة السلام. ونعرب كذلك عن بالغ تقديرنا للعمل الجاري الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في المجالات ذات الصلة والمنظمات الأخرى المشاركة، ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ونشكر بشكل خاص المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وفي هذا المسعى، يقوم الأكاديميون ووسائط الإعلام بدور هام. وعلينا أيضا أن نشرك الشباب في هذه العملية.

وتتمتع بنغلاديش بسجل طيب في الحرية الدينية والوئام والتسامح. وما فتئ التزامنا وإسهامنا في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام التزاما ثابتا. وبصفتنا عضوا في لجنة بناء السلام، نشارك بنشاط في مسؤوليات حفظ السلام في أجزاء العالم التي تمزقها الصراعات. ونعتقد أن ثقافة السلام تحمل مفتاح السلام المستدام في مجتمعات ما بعد الصراع.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأقدّم، بالنيابة عن عدد كبير من الوفود، مشروع القرار المتعلق بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، الوارد في الوثيقة A/63/L.23. ولقد انضمت إلينا، حتى الآن، ١١٤ دولة عضوا في تقديم مشروع هذا القرار. ونأمل مخلصين بأن يحظى مشروع القرار، كما كان في الماضي، بتوافق الآراء من لدن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا العام، يتضمن مشروع القرار عنصرين جديدين.

إن اللغة هي إحدى الوسائل القوية للحفاظ على الحضارة والشخصية الإنسانية وتطويرهما. ونعتقد أن تعزيز اللغات الأصلية لا يشجع على التنوع اللغوي والتعليم المتعدد اللغات فحسب، بل يطور أيضا معرفة أفضل بالتقاليد اللغوية والثقافية في جميع أنحاء العالم. وهذا بدوره يلهم التفاهم والتسامح والحوار بين الثقافات المتعددة ويسهم في تعزيز ثقافة السلام. وبناء على هذا الاعتقاد، أدرجنا في الديباجة فقرة جديدة، وهي الفقرة الخامسة عشرة، التي تذكّر بإعلان اليونسكو يوم ٢١ شباط/فبراير يوما دوليا للغة الأم.

إن بنغلاديش من المقدمين التقليديين لمشاريع القرارات بشأن الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام. ونحن أيضا عضو في مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات. ونقدر جهودهم القيمة من أجل تعزيز ثقافة السلام والحوار على جميع المستويات. أما الفقرة الأخرى الجديدة في الديباجة، فهي الفقرة السادسة عشرة، وتقدر الجهود القائمة للتحالف بين الحضارات والمنتدى الثلاثي للتعاون بين الأديان من أجل السلام في سبيل ترويج ثقافة السلام.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا تأييدنا القوي لما ورد آنفا، وللحاجة الماسة إلى المبادرات التي تهدف إلى

تشجيع التسامح والتعايش السلمي والتبادلات فيما بين دول العالم وحضاراته. ولئن كانت التحديات التي تواجهنا كبيرة، فإننا نعتقد أن الحوار بين الأديان يمكن أن يكون أسلوبا فعالا لسدّ الفجوات وحل المشاكل التي تنشأ عن سوء التفاهم والتحريف والتشويه. إن ما نحتاجه هو حوار يؤدي إلى نتائج، كما أكد الأمين العام في هذه القاعة نفسها يوم أمس. وإذا اشتركنا جميعنا في هذه المشاريع والتزمنا بشكل جدي بمسؤولياتنا المشتركة، نأمل أن نتمكن من تحقيق عالم أكثر انسجاما من أجل الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد أوكرانيا.

السيد سيرجييف (أوكرانيا) (تكلم بالفرنسية): أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن امتناني للدول التي شرعت في إدراج البند المتعلق بثقافة السلام في جدول أعمال الجمعية العامة. فما عساه أن يكون أكثر نبلا من المحاولات التي ''هي موجهة نحو احترام الحياة، واحترام بني البشر وحقوقهم، ورفض العنف بجميع أشكاله'' (A/52/191، المرفق)؟ هذا هو بالتحديد ما استرعى إليه المؤلفون انتباهنا قبل عشر سنوات في الوثائق المعنية بثقافة السلام.

ونحن، أعضاء الأمم المتحدة، حملة الثقافات المختلفة. ونحن ننتمي إلى مذاهب دينية متباينة، ولكن ما يوحدنا هو تفسير الإنسان في أديانا بأنه من مخلوقات الله. فلماذا تعرضت حياة هذا المخلوق الذي من صنع الله على مر التاريخ، ولماذا تتعرض حاليا، للتدمير بفعل الحروب والصراعات العرقية؟ ولماذا تلغى الأطماع السياسية أو الاقتصادية لبعض الأفراد أو الجماعات أو الأحزاب السياسية حقوق هذا المخلوق من مخلوقات الله؟

تولى نائب الرئيس، السيد تانين (أفغانستان)، رئاسة الجلسة.

يقينا عندما تتعرض حياة الإنسان أو حقوقه للهجوم من قِبل إنسان آخر أو مجموعة أفراد هم مثله من مخلوقات الله أن هذه الأفعال لا توجهها القيم المستمدة من الله، بل يوجهها الشر. وكيف يمكن للمرء أن يقاوم الشر الذي يشكل بصور متباينة تحديات للإنسانية؟ يمكن التماس بعض الإجابة في المناقشات المتعلقة بثقافة السلام التي تعقد ضمن إطار الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ويجب أن يعمل هذا الحوار المشترك بين الأديان وبين الأعراق على تنمية التسامح والتفاهم المتبادل والتضامن.

ولا بد أن يمثل الإنسان البسيط، هذا المخلوق الذي من صنع الله، محور جميع برامج الأمم المتحدة، والأهداف الإنمائية للألفية بصفة خاصة. وإلا فإن الخطط والمقاصد السامية سيحل محلها وثائق رائعة الصياغة ولكنها خالية من الروح. ومن ثم يجب أن يعتلي الإنسان قمة الأولوية في كل ما نفعله.

وأوجه الاهتمام عن قصد إلى هذه النقطة لأن البلد الذي أمثله عانى حقبة رهيبة من الوجود داخل الكتلة السوفياتية، حيث كانت حياة الإنسان من أدنى الأولويات، بل لم تكن أولوية في واقع الأمر على الإطلاق. وفي مثال المجاعة الكبرى ''الهولودومور''، مأساتنا الوطنية المتمثلة في المجاعة المفتعلة، التي أودت على مدى ١٨ شهرا بحياة ما بين ستة وعشرة ملايين شخص، شاهد بليغ على الإهمال المطلق لحياة الإنسان من أجل تحقيق المطامع السياسية.

وكثيرا ما أسوق المثال التالي، لأنه يوضح بجلاء مدى القسوة اللاإنسانية التي اتسم بها مدبر الهولودومور الرئيسي، الدكتاتور الروسي ستالين. وفيما يلي الكيفية التي وصف بها ونستون تشرشل محادثته مع ستالين بشأن السياسات الزراعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، التي قضت على حياة الملايين. سأل السير ونستون تشرشل ستالين: ''هل كانت ضغوط الحرب من السوء بحيث تجعلكم تطبقون سياسة المزارع الجماعية؟'' فأجاب ستالين، ''أوه، كلا، لقد كانت

سياسة المزارع الجماعية صراعا رهيبا ... ١٠ ملايين ... كانت مخيفة ... وكانت ضرورية بشكل مطلق''. تلك هي الكيفية التي لم تدمر بها حياة واحدة، بل ملايين من خلق الله، وذلك في القرن العشرين، بدون حرب أو ثورة، وكان التبرير لذلك الفعل هو ضرورته المطلقة.

ولكي لا يتكرر حدوث هذا التدمير الأرعن للبشر وهذا الاستخفاف بحقهم في الحياة، يلزم أن نقول الحقيقة فيما يتعلق بهذه الجرائم ضد الإنسانية. واليوم ينبغي أن نشعر بالامتنان للذين يسعون من أجل إيجاد وتعزيز ثقافة السلام. ونثني على الاهتمام الخاص الذي يولونه لاتخاذ تدابير محددة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يمنحنا هذا النشاط القوي نتائج إيجابية وملموسة تؤدي إلى التقريب بين الثقافات وبناء السلام واستئصال الكراهية بين الشعوب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد فييت نام.

السيد لو لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد فييت نام، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/63/262) عن الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية لتنفيذ القرار ٦٢/٩٠.

ويثني وفدي على التدابير الإيجابية المتخذة على مدى السنوات الماضية ضمن إطار الأمم المتحدة في تعزيز ثقافة السلام بصفة عامة، وفي تيسير الحوار بين الأديان وبين الثقافات في مناطق كثيرة من العالم كوسيلة لتحقيق هذا الهدف بصفة خاصة.

وتعرب فييت نام عن تأييدها للنهج الذي تتبعه هيئات الأمم المتحدة وآلياتها، وخاصة اليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة شؤون الإعلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي تدعو لاتخاذ تدابير طويلة الأجل تركز، في جملة أمور، على المزيد من تثقيف الأجيال الناشئة في توقير التنوع الثقافي والديني.

وبينما نناقش التفاهم والتعاون بين الأديان وبين الثقافات من أجل السلام، يجب أن نضع نصب أعيننا أنه بينما يمثل السلام الأساس المنطقي لحل المشاكل من قبيل الجوع وسوء التغذية والفقر والتمييز العنصري والديني، التي تؤثر في حياة مئات الملايين من الناس في بلدان ومجتمعات كثيرة، ومجموعة كبيرة من المسائل العالمية التي تواجه البشرية، كتغير المناخ والتدهور البيئي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلا أنه لا يمكن المحافظة على السلام بدون حل هذه المشاكل الساخنة.

ولا يمكن تعزيز التفاهم والتعاون بين الأديان وبين الثقافات ما لم يستندا إلى رغبة مشتركة في المساهمة في تعزيز العلاقة العضوية بين السلام والتنمية وفي حل المشاكل التي تؤثر في الأشخاص من جميع العقائد.

ولدينا اعتقاد راسخ بأنه ينبغي لليونسكو وغيره من هيئات الأمم المتحدة، بما لها من مخزون الحكمة والدراية، أن تقوم بالدور الرئيسي في تنسيق أعمال الدول الأعضاء لتعزيز التفاهم والتعاون بين الأديان وبين الثقافات.

وفييت نام، التي يبلغ تعدادها ما يقرب من ٩٠ مليونا، هي الوطن لـ ٥٤ فئة عرقية، كل منها تتمتع بثقافتها الفريدة. وتوجد في فييت نام، بالإضافة إلى أديان العالم الكبرى كالبوذية والكاثوليكية والبروتستانتية والإسلام، ديانات محلية مثل الكاودائية والهواهاوية لكل منها مليونان من الأتباع تقريبا. وقد كان تاريخ الأمة الفييتنامية الممتد آلافا كثيرة من السنين يتسم بكل من التنوع الديني والثقافي

الدائم والوحدة. و لم تتعايش مختلف العقائد جيدا فحسب، بل كان كل منها يعزز الآخر أيضا، على النحو الذي اقتضته سياقات صراعاتنا من أجل البقاء في مواجهة القوى الأجنبية والظروف الطبيعية القاسية.

وفي أشد الأزمنة صعوبة في الماضي، لم يتوان الشعب الفييتنامي قط عن تنمية التفاهم والتعاون والوئام بين الأديان والثقافات، من أجل الحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة والسلام. أما العداوات بين الأديان والثقافات فهي غريبة على تقاليدنا.

وعلى مدى الأعوام الماضية، اعتمد بلدي مجموعة من القوانين والسياسات التي ترمي إلى حماية قيم الأمة الثقافية المتنوعة وضمان حرية الشعب في الدين والعقيدة. وجرى وضع المقررات التعليمية بثمان من لغات الأقليات، وافتتحت قناة تليفزيونية خاصة للبث بعشر من لغات الأقليات، وتذاع آلاف البرامج بواسطة الإذاعة الوطنية بـ ١٣ لغة من لغات الأقليات. ويضطلع بجهود كبيرة للمساعدة في وضع طرق للكتابة لكثير من الجماعات العرقية التي لم يكن لها سوى لغات منطوقة على مر العصور.

ينص دستور فييت نام على حرية الدين والمساواة أمام القانون فيما بين جميع الأديان. واحتفلت فييت نام مؤخرا بيوم فيساك، وهو أحد أيام الأمم المتحدة الدولية، بمشاركة ٥ ٠٠٠ من البوذيين، للمحافظة على فلسفة السلام والوئام والتعاطف واللاعنف والتسامح وإنكار الذات. إن حدث إشعال الشموع غير المسبوق، بمشاركة ٢٠ ٠٠٠ شخص من جميع الخلفيات الدينية وغير الدينية في الشعائر الختامية للحدث، أكد مجددا توق شعبنا إلى عالم السلام والوئام.

وكما أشرت سابقا، فإن العداء فيما بين الأديان والثقافات غريب على تقاليد الأمة الفييتنامية. وليس من المستهجن أن تكون هناك محاولات من جانب بعض الأفراد، المدفوعين بأغراض سياسية أنانية والمتسترين برداء الدين، للإقدام على بعض الأعمال التي تضر بأسس ثقافة السلام ذاتها. وثقافة السلام تشكل نظاما عاما وضامنا للمساواة في الحقوق والواجبات لجميع الأديان أمام القانون، وكذلك المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

ومن أجل تعزيز التفاهم والتعاون فيما بين الأديان والثقافات، على جميع الدول الأعضاء أن تكفل بقاء محاولات الإساءة لحرية الدين التي نقدسها جميعا ولزعزعة سلامنا المشترك، غريبة عن ثقافاتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد شيلي.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أرحب بهذه المبادرة القيمة من جانب المملكة العربية السعودية، التي تتيح الفرصة للجمعية العامة لدراسة حالة الحوار بين الأديان على أساس إعلان مدريد الذي اعتمد في تموز/يوليه الماضي.

وتجري هذه المناقشة قبل أسابيع من الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو إنجاز المعيار الموحد لجميع الشعوب والأمم. وتنص المادة ١٨ من الإعلان على أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة. ونص أحد أحكام الإعلان الأخرى، المادة ١٩، على أن ”لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير“. وهذه الأحكام المتكاملة تكمن في محور النقاش الحالي، وفي الأحكام المقابلة الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وكما لاحظ المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بالإشارة إلى الأحكام ذات الصلة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فإن فرض القيود على الحق في حرية التعبير والرأي مصممة لحماية الأفراد من الانتهاكات المباشرة لحقوقهم، وليس لحماية كيانات أو نظم المعتقدات.

ويسعدنا أن إعلان مدريد يقر باحترام الكرامة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان كمبدأ، وأنه أيضا من بين أسس بناء العلاقات الحسنة فيما بين جميع الشعوب.

نعتقد أن العملية التي بدأت في مدريد تكمل المبادرات المتخذة برعاية الأمم المتحدة، مثل تحالف الحضارات، وعملية المنتدى الثلاثي بشأن الحوار بين الأديان من أجل السلام.

وقد اكتسب الدور الذي أداه الدين في خطاب حقوق الإنسان أهمية جديدة في الأعوام الماضية. ويعتقد وفد بلدي أن ذلك الدور ينبثق من الاعتراف بأن حقوق الإنسان تخص الفرد وليس القيم المجردة أو المؤسسات. وهذا الاعتراف هو أساس فلسفة لحقوق الإنسان العالمية.

إننا نشعر بالقلق إزاء النهج الذي يضع الديانات وعناصر العبادة فوق حقوق الفرد. وفي حال وقوع نزاع، قد يعني ذلك أن الأخير يغلب عليه الأول من أجل احترام دين معين. ومن أمثلة ذلك ما يسمى تشويه الدين. إننا نؤمن بذلك النهج، ولكنه أيضا يمكن أن يقوض صفة التحرير التي يتبناها كل دين، وقد يتعارض أيضا مع حقوق الإنسان. وكما قررت لجنة حقوق الإنسان بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المشار إليه في التعليق العام رقم ١٠، فإن القيود على ممارسة حقوق الإنسان ”لا يجوز أن تعرض الحق نفسه للخطر“. وفرض قيود على حرية التعبير لا يمكن أن يكون رد فعل تلقائي من جانب السلطات لعزل أحداث تؤثر على دين بعينه، مهما كانت تلك الأحداث مؤسفة أو جديرة بالإدانة. والمطلوب في نهاية المطاف حرية أفسح في التعبير وتسامح أكبر، وليس حرية تعبير أقل.

إننا نأمل من المبادرات مثل مبادرة اليوم المساعدة على بناء الجسور وتوفير الحلول لأوجه التوتر بين الثقافات، تلك الحلول التي توطد التزامنا بقضية حقوق الإنسان العالمية، في هذه الذكرى السنوية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد إيطاليا.

السيد ترزي دي سانتاغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وأن أتقدم بالشكر للملك المملكة العربية السعودية، جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، على أخذه زمام هذه المبادرة.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به يوم أمس المبعوث الخاص لرئيس فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي سأضيف إليه بعض الملاحظات.

بالنسبة لبلد مثل إيطاليا يقع في مركز البحر الأبيض المتوسط، يمثل الحوار فيما بين مختلف الثقافات والحضارات والأديان عنصرا أساسيا في هويته المتأصلة في التاريخ الطويل الذي تتقاسمه مع دول وشعوب أوروبا، ومع الدول والشعوب على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

إننا نفهم أهمية الحوار بين الأديان والمساهمات الحيوية التي يمكن للأديان والزعماء الدينيين أن يقدموها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة، كتلك الأهداف في مجال حفظ السلام وبناء السلام، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلينا أن ننطلق من إعادة التأكيد على استقلال الأديان والحوار فيما بينها من أي تدخل من جانب

الحكومات. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ألا تؤثر على مضمون الحوار، ولكنها بالتأكيد تستطيع تيسيره. وعلينا أن نوسع نطاق المناقشات بحيث تشمل بالإضافة إلى الأديان، الحوار الأوسع فيما بين الثقافات، بما في ذلك التحاور فيما بين مختلف الأديان والعقائد والتقاليد الفلسفية والأخلاقية وذات النزعة الإنسانية. ويجب أن يكون الهدف تعميق التفاهم والترحيب بالوجود الطبيعي للتنوع. إن بناء منظومة للتسامح واحترام الآخرين، ترفض أي إساءة عنيفة للسلطة وتمهد الطريق إلى ثقافة السلام، هي التي موضوع مناقشتنا في الجمعية العامة.

إن مناقشة الأمس واليوم، التي شارك فيها عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات، ما هي إلا برهان بليغ على الإمكانيات العظيمة للحوار فيما بين الأديان والثقافات في الإسهام في السلام وتسوية حتى أصعب النزاعات السياسية المعقدة.

من خلال معتقداتنا المختلفة وقناعاتنا الفلسفية الراسخة، علينا أن نسعى جاهدين للتعرف على أوجه الشبه الإنسانية بيننا وترجمتها إلى رسالة سلام. وهذا ما فهمته شخصيا من العبارات التي قالها يوم أمس صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ورئيس دولة إسرائيل، فخامة السيد شيمون بيريز: التطبيق العملي لثقافة السلام. وكما قال الرئيس بيريز، ”عندما تحدد برنامج عملنا الأسلحة النووية، والقذائف البعيدة المدى، والإرهاب العشوائي والتحريض المتعصب، يتعين علينا جميعا تغيير ذلك البرنامج“. (A/63/PV.46)

إن الانفتاح الملموس والفعال على الحوار والتبادل الذي تصورناه أمس واليوم لا ينقل رسالة الأمل فحسب؛ بل يشكل أيضا شرطا مسبقا لجعل تغيير جدول الأعمال هذا ممكنا وتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وبالمساهمة الحيوية لجميع الأطراف، أي أطراف الصراع، ودول المنطقة والمجتمع الدولي ككل.

واليوم، الطريق إلى إيجاد حل لهذا الصراع بات أكثر وضوحا. فقد قال عن حق يوم أمس صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن، ”إنه صراع سياسي ويتطلب حلا عادلا وعن طريق التفاوض من شأنه أن يحقق الدولة والحرية للفلسطينيين والأمن والمزيد من القبول الإقليمي لإسرائيل“ (A/63/PV.46).

إن إيطاليا بصفتها عضوا مؤسسا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد دائما المبادرات الهامة بشأن الحوار بين الثقافات والأديان التي تأتي من داخل الأمم المتحدة. ونحن مؤازرون مقتنعون لتحالف الحضارات، الذي كما ذكر الأمين العام، يعزز فاعليته بشكل تدريجي. وإيطاليا عضو فاعل في مجموعة أصدقاء التحالف.

وبالمثل، نتطلع إلى الانضمام إلى توافق الآراء في نهاية هذا الاجتماع لاعتماد مشروع القرار (A/63/L.24/Rev.1) بشأن الحوار بين الثقافات والأديان، وهو حوار دعت إليه حكومتا باكستان والفلبين. وأود أن أشكرهما على هذه المبادرة.

لكن، من الأهمية بمكان أن نؤكد على أنّ أي حوار بين الثقافات والأديان ينبغي أن يدعم الاعتراف بشمولية حقوق الإنسان، بما فيها حرية الدين، على النحو المجسّد في المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادتين ١٨ و ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتنص المادة ١٨ من العهد بوضوح على أن حرية الدين لا تعني فقط اعتناق دين والإفصاح عنه بل أيضا حرية العبادة فرادى أو جماعات، بشكل عام وخاص.

إن جمهورية إيطاليا، أما وقد شهدت فظائع الحرب العالمية الثانية، فقد تأسست على الاعتراف بهذه المبادئ

والقيم. وبحكم هذا الأساس لا نستطيع تجاهل الأحداث التي تمس أعمق أوتار التعايش السلمي. ولذا أقر البرلمان الإيطالي مؤخرا مبادئ توجيهية تشجع الحكومة على الصمود أمام الحرب ضد الاضطهاد والتمييز المرتكز على الدين في جميع أنحاء العالم.

إن الحرية الدينية اليوم معرضة للخطر في العديد من أجزاء العالم. ولذا ينبغي للأمم المتحدة أن تركز جهودها وإجراءاتها على حماية هذا الحق الأساسي والحفاظ على سلامته. إن أكبر الأخطار التي تتعرض لها الحرية الدينية هو التعصب. ونؤيد بقوة المبادرة السنوية بتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة ونحن متشجعون لأن اعتماده دائما يتم بتوافق الآراء.

كما فعل الأمين العام والمتكلمون الآخرون، أود أن أبرز، الدور الأساسي للشباب وصغار السن في الحوار بين الثقافات. فنجاح أي حوار يعتمد بالضرورة وبصورة خاصة على الشباب أيضا. وقد حدا هذا الاعتقاد بحكومتي إلى إنشاء محفل الشباب للحوار الديني والثقافي بهدف تشجيع الشباب على أن يكونوا طلائع في دعم سياسات التسامح فيما بين الأديان والتقاليد الثقافية المختلفة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لرئيس وفد ألبانيا.

السيد نيرتاني (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى لهذه الهيئة الدولية المكرسة للحوار والمفاوضات، وهي منتدى نبحث فيه شؤون العالم كل يوم بهدف جعل العالم مكانا أفضل للبشرية. وإنه لشرف خاص أن أمثل بلدي وأنضم إلى المتكلمين الآخرين في معالجة هذه المسألة الحساسة جدا والهامة للغاية، التي تؤثر بصورة مباشرة على فرص السلام في العالم.

ونشارك المتكلمين الآخرين التعبير عن بالغ تقديرنا لجلالة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، لمبادرته بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى؛ ولرئيس الجمعية العامة والأمين العام وكذلك جميع كبار الشخصيات التي قدمت دعمها لتكليل هذا الاجتماع بالنجاح.

إن ألبانيا بلد صغير، لكن عندها شيء عظيم تقدمه للعالم ألا وهو الاقتداء بدورها المحوري الذي يمكن أن يقوم به التسامح الثقافي والتفاهم في المجتمع. والألبان، عبر تاريخهم الطويل، أثبتوا بكل فخر قبولهم للآخر واحترامهم لمعتقداته سواء كان رجلا أو امرأة، وبذلك أقاموا ملاذا للتعايش في وئام بين الأديان. وهذا الموقف البارز من الشعب الألباني ليس واضحا نحو بعضهم البعض فحسب، بل أيضا نحو الذين وجدوا في أوقات الاضطهاد الصعبة مأوى في الوطن التقليدي للقبول والتفاهم، ألا وهو ألبانيا. وأشير هنا إلى المثال غير المسبوق لتلك الأسر الألبانية، المسلمة والمسيحية على السواء، التي عرّضت حياتها للخطر خلال الحرب العالمية الثانية لإيواء مئات الأسر اليهودية وحمايتها من أهوال المحرقة. وحتى في الفترة الأخيرة، وخلال حرب كوسوفو عام ١٩٩٩، فتحت ألبانيا أبوابها وقلوبها لأكثر من نصف مليون لاجئ من كوسوفو هربوا من حملة التطهير العرقي التي قام بها جيش ميلوسيفيتش وقواته شبه العسكرية.

إن الدين يكمن في صلب كل حضارة ولذلك يؤثر في حياة الملايين ومواقفهم وتقاليدهم وسلوكهم في جميع أنحاء العالم. ومن ثمّ، فإن احترام دين الآخرين ومعتقداتهم يصبح عنصرا أساسيا في بناء مناظير جديدة للسلام وتجسيرها. لكن لسوء الحظ، العكس هو الصحيح أيضا. فالمتطرفون في أحيان كثيرة جدا يسيئون استعمال الدين لتغذية إيديولوجيات متعصبة خطيرة أو لمخططات قومية من شأنها أن تؤدي إلى المواجهة والحرب. والتاريخ الحديث لشبه

جزيرتنا البلقانية يثبت هذا بكل وضوح. ولهذا السبب، فإن ألبانيا، إذ تبني على تاريخها ونسيج مجتمعها وجغرافيتها، كبلد يقع في مفترق طرق بين الشرق والغرب، جعلت من الحوار بين الأديان والتفاهم أولوية من أجل التنمية والاستقرار السياسي.

وتقف ألبانيا في مقدمة المؤيدين لكل مبادرة على الصعيدين الإقليمي والدولي تهدف إلى بناء التفاهم والثقة بين شعوب مختلف المعتقدات والثقافات. وبصفتنا عضوا فاعلا في تحالف الحضارات، نعكف حاليا على تعزيز التواصل والتفاعل فيما بين مجموعة أصدقاء التحالف وتعزيز الثقة في هذه المبادرة. وتتشاطر ألبانيا اعتقاد البلدان المشاركة في مجموعة الأصدقاء ومؤداه أنه ينبغي لأنشطة التحالف بما لديها من نُهج هامة ومشاريع محددة أن تكون خارطة طريق مع إمكانية تجسير الانقسامات المصطنعة التي جرى خلقها بين الغرب والشرق والشمال والجنوب، وفيما بين الثقافات والأديان المختلفة في المجتمعات المعاصرة.

وتعكس استراتيجيتنا الوطنية بشأن الحوار بين الأديان قرونا من التقاليد العريقة من الوئام التام والتفاهم فيما بين الأديان الثلاثة الرئيسية في البلاد. ويمتثل هذا بشكل كامل لميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووثائق تحالف الحضارات واتفاقية اليونيسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

ويشرفني أن أبلّغ هذه الجمعية بمبادرة ألبانيا الأخيرة لعقد منتدى الحوار بين مختلف الديانات في جنوب شرق أوروبا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تحت الإشراف المباشر لرئيس وزرائنا بيريشا، وذلك متابعة لمؤتمر إقليمي سابق عقد في تيرانا في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع اليونيسكو. ونعقد آمالا عريضة على هذا المنتدى. ونظرا للتهديدات والتحديات الجديدة النابعة من الصراعات والقوالب النمطية والتعصب بين الأديان، تستطيع ألبانيا أن تقدم إسهامها المتواضع في حل الصراعات وذلك بتشاطر نموذج المجتمع الألباني الناجح.

وكما أظهر هذا الاجتماع الرفيع المستوى على مدى هذين اليومين، من الممكن تعزيز حوارنا بين الأديان وبين الثقافات على الصعيد العالمي. ونرجو أن نتمكن من الإبقاء على هذا الزخم، وتتعهد ألبانيا بأن تسهم إسهاما كاملا في هذا الاتجاه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لرئيس وفد بلجيكا.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تعرب بلجيكا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به السيد ألان جوبيه باسم الاتحاد الأوروبي. وتمثل مبادرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين، إسهاما له أهميته في تعزيز السلام والحوار بين الأديان والمعتقدات والثقافات.

ولدى بلجيكا اقتناع بأننا يمكن عن طريق الحوار بصفة خاصة أن نحارب سوء التفاهم والتعصب. وبلدنا وعاء لصهر الثقافات والأديان والمعتقدات. ولذلك نرى بصفة يومية الثراء الذي يأتينا به هذا التنوع. ولكن هذا التنوع يشكل أيضا بعض التحديات، وإنما تتمكن بلجيكا من التغلب عليها، في جملة أمور، من خلال الحوار بين جميع عناصر المجتمع.

وفي هذا السياق، يعد احترام حرية الدين والاعتقاد أمرا جوهريا. وصحيح أن الحوار بين الثقافات والأديان غير ممكن ما لم تقبل حرية كل شخص في اختيار ما يريد أن يؤمن أو لا يؤمن به. ولذلك فإن الأبعاد المختلفة لهذه الحرية الأساسية، أي حرية أن يؤمن الشخص أو لا يؤمن بدين أو

عقيدة، أو أن يغير ديانته أو عقيدته، متساوية جميعها في الأهمية.

ولكي يكون هذا الحوار فعالا لا بد أن يكون شاملا. ويجب أن تشترك جميع الأديان والمعتقدات في الحوار، بدون تسلسل هرمي أو تمييز ويجب أن يسمح هذا الحوار أيضا بالمناقشة الهادئة بين المؤمنين وغير المؤمنين. ومن نفس المنطلق، لا بد من حماية المنتمين إلى الأقليات الدينية. ونلاحظ أن الأشخاص الذين لا يشاركون الغالبية عقيدتها كثيرا ما يواجهون التحرش والتمييز. ويتحمل كل بلد المسؤولية عن كفالة الشعور بالحرية والاحترام للجميع في إطار اختياراتهم الدينية أو الفلسفية.

ولا يمكن أن تمارس حرية الدين والعقيدة بشكل كامل ما لم يتم ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى. وأفكر بصفة خاصة في حرية الاجتماع والتعبير. وفي سياق الذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي سنحتفل به يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر، من الضروري إعادة تأكيد أن عالمية حقوق الإنسان غير قابلة للطعن فيها. وهذه بالفعل فرصة فريدة لتنفيذ الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في عام ١٩٤٨.

وتعلن المادة ٢ من الإعلان أنه لا يمكن التمييز ضد أي شخص بسبب ديانته أو أي رأي آخر يؤمن به. ويضيف الإعلان، في المادة ١٨، أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والمعتقد والدين، وأن هذا الحق يشمل كلا من حرية تغيير الديانة أو المعتقد وحرية ممارسة الشخص لدينه أو معتقده، سواء بمفرده أو في جماعة، وسواء في مكان عام أو خاص.

وقد وصف واضعو الإعلان العالمي الحكماء الالتزامات الأساسية للدول بعبارات بسيطة ولكنها واضحة. وتتسم هذه الالتزامات بمغزى خاص اليوم. وما كان يبدو طبيعيا منذ ٦٠ عاما قد لا يكون كذلك اليوم. ولهذا السبب يجب أن نظل متيقظين وأن نواصل تنفيذ الالتزامات بروح من التسامح والصراحة من خلال الحوار بين الأفراد على اختلاف معتقداتهم.

ولكي يكون هذا الحوار مثمرا حقا، يجب أن يسمح بالتبادل الحقيقي للآراء بين جميع الأشخاص بشأن معتقداتهم. فالتعددية الدينية نوع من الثراء. وهذا الثراء يعني أيضا ضمان الحق في توجيه النقد لمعتقدات الآخرين، وفي مناقشتها والاختلاف معها. ولن نحد من أشكال التوتر بمنع التعبير عن الآراء المختلفة. وفي المقابل، إذا كان ذلك التعبير يؤدي إلى التحريض على الكراهية الدينية فلابد من حظره.

وخلال المناقشات التي جرت على مدى اليومين الماضيين، سمعنا عددا من النداءات التي تدعو للحوار بين الأديان والثقافات. غير أنه مما لا يقل عن ذلك أهمية تشجيع الحوار داخل هذه الأديان والمعتقدات والثقافات. ويجب أن تتيح الأديان والمعتقدات بالفعل فرصا لتبادل الآراء والتواصل، وليس لفرضها أو تقييدها. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة بطبيعة الحال تشجيع ذلك الحوار، ولكنها يجب أن تفعل ذلك مع الحفاظ على استقرار المجالين السياسي والديني. فلا بد أن يستمر الحوار بين الأديان والعقائد بدون تدخل سياسي.

وتؤكد بلجيكا مجددا التزامها الراسخ بحرية كل شخص في أن يكون قادرا على ممارسة دينه أو عقيدته. ويدافع بلدنا عن هذه السياسة دفاعا نشطا، فهو لا يكتفي بالاعتراف بعدد من الأديان والعقائد وتقديم الدعم لها فحسب، بل يكفل أيضا ألا تتعرض حقوق أي شخص للنيل منها بسبب معتقداته.

وفي عام ٢٠٠٥، أنشأنا لجنة معنية بالحوار بين الثقافات، وقدمت اللجنة عددا من التوصيات. وكان الهدف

من تلك المبادرة أن تكفل بقاء بلجيكا كمجتمع مفتوح، يمكن للأشخاص من مختلف الثقافات والأفكار أن يتعاونوا داخله في جو من الانفتاح والتسامح مع التقيد بالقيم الأساسية لدستورنا ولحقوق الإنسان. وقد تمكنت بلجيكا من التمييز في انسجام بين المسائل الدينية والمتعلقة بالدولة، فاتخذت على سبيل المثال عددا من التدابير في هذا الصدد فيما يتعلق بالتعليم والحصول على الوظائف، وهي بصفة خاصة تتيح للطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية الخيار بين منهج في إحدى الديانات المعترف بها، كالإسلام أو اليهودية، وبين منهج في الأخلاق العلمانية.

وختاما، ترجو بلجيكا أن تجعل مبادرة اليوم في الإمكان إعادة تأكيد حق الجميع في العيش مع خياراتهم الدينية والفلسفية بدون خوف وبدون تقييد، في وئام مع المجتمع الذي يعيشون فيه. وينبغي أن تطمئن المبادرة أيضا من يعانون وطأة التعصب والتمييز بسبب دينهم أو عقيدتهم، بما في ذلك أعمال العنف والترهيب، التي لا تزال تحدث حول العالم. والتعليم والحوار على جميع أصعدة المجتمع ضروريان لإيجاد قدر أكبر من التسامح والتفاهم المتبادلين، من أجل تحديد ما يقرب البشر إلى بعضهم البعض بدلا مما يباعد بينهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيجيريا.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الوفد النيجيري، أهنئ رئيس الجمعية العامة على ترؤسه هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحوار بين الأديان في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال المتعلق بثقافة السلام.

أهنئ أيضا جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، على مبادرته لعقد اجتماع اليوم الهادف إلى تعزيز الحوار فيما بين الثقافات والأديان والمعتقدات من أجل إيجاد حلول للمشاكل الكثيرة التي يواجهها العالم.

وإذ يستمر انكماش العالم في قرية عالمية بفعل قوى العولمة، فإننا نواجه تزايد الاتصال فيما بين شعوب العالم على اختلاف ثقافاتهم وأعراقهم وأديانهم. إن خلافاتنا تستدعي تفاعلا أقوى من خلال الحوار من أجل تحقيق التفاهم الذي بدونه سنظل نعاني من عواقب الجهل.

إن نيجيريا متحمسة كثيرا لمنافع السلام. ولعله أمر طبيعي أن نستمر في تشجيع تعزيز ثقافة السلام، ليس لأننا مجتمع متعدد الأعراق والأديان فحسب، بل أيضا لأننا تعلمنا على مر السنين أن نتعايش ككيان واحد على الرغم من تنوعنا الثقافي واللغوي والديني. وفي حين أن ذلك لا يخلو من تحديات، إلا أن شعب بلدنا أصبح شعبا أفضل بسببه، وذلك بتعلمنا أن يتقبل أحدنا الآخر كشعب واحد على الرغم من الاختلاف. وعليه، فإن بلدنا تجسيد لـ ”الوحدة في ظل التنوع“، وهو شعار صار موضع تقدير لجميع النيجيريين.

ومن هذا المنطلق، أنشأت حكومة نيجيريا المجلس النيجيري المشترك بين الأديان بولاية لتعزيز ودعم التسامح والتفاهم والتضامن فيما بين المجموعات الدينية الرئيسية في البلد. وفضلا عن ذلك، أنشأت ولايات كثيرة في الاتحاد مجالس مماثلة مشتركة بين الأديان بهدف محدد، وهو تعزيز التسامح والتفاهم. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا وكالات ذات صلة بولايات دعم لتعزيز التسامح والتفاهم والتضامن. وتشمل تلك الوكالات لجنة الحدود الوطنية، ولجنة تنمية منطقة الحدود، ولجنة التوجيه الوطني.

ومن منظورنا، ينبغي لاستراتيجية بناء ثقافة السلام أن تركز على معايير متعددة الأوجه وواسعة النطاق، بما في ذلك تعزيز فهم أساليب حياة بعضنا البعض، وتطوير الوسائل لحل النزاعات القائمة ومنع تفاقمها، وإعداد أطر

مؤسسية وقدرات لمبادرات السلام، وتعبئة الموارد لمبادرات السلام على المستويين الوطني والإقليمي.

كما نعتقد أن وسائط الإعلام يمكنها أن تساعد من خلال استهداف البرامج التي تعزز السلام والتسامح الديني والحوار بين جميع الأديان للحيلولة دون تشويه الأديان والقيم الثقافية. ونحن في نيجيريا نؤمن أن الشعوب على مختلف أديانها تستطيع أن تتعايش في ظل السلام والوئام. إننا نحمي حق كل مواطن في حرية التعبير وحرية الممارسة الدينية والاحترام السليم المتبادل للمعتقدات. ولذا نود أن ندعو إلى عقد اجتماعات مستمرة فيما بين الأديان والمنظمات المشتركة بين الأديان، وإلى التنظيم الدوري للحلقات الدراسية حول الموضوعات المتعلقة بالمسائل التي تيسر القضاء على التعصب والانقسام والنزاعات والعنف.

إن تعزيز السلام والتفاهم من خلال الحوار والتسامح والاحترام المتبادل يتطلب جهودا مشتركة. ولذلك، يتعين علينا جميعا أن نوحد صفوفنا في هذا الجهد للمضي قدما نحو مستقبل أكثر سلما ورفاها. وعلينا أيضا أن نتوحد للتقليل من أهمية عناصر عدم الاستقرار والنزاع في صفوفنا، بينما نولي اهتماما أكبر لتلك القضايا التي تهيئ بيئة يسودها الوئام لنكفل لجميع شعوب العالم حقوق الإنسان الكاملة، خاصة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إننا على اقتناع بأن التنوع هيأه الخالق المقدس لنا لمنفعتنا وليس لتدميرنا، ومن أجل قوتنا وليس ضعفنا، ومن أجل السلام وليس الحرب. ولكن ما لم ننظر إليه على هذا النحو، سيبقى قوة سلبية بدلا من قوة إيجابية نتحدث عنها جميعا وننشدها. وعلينا أن نبذل المزيد من الجهود لتعزيز الحوار بين الأديان، حيث سيؤدي ذلك إلى فهم أوجه الاختلاف بيننا ويمكننا من الاستفادة من تنوعنا الثقافي الغني. وسوف يقضي ذلك على التعصب والكراهية وكل المفاهيم الخاطئة عن مختلف الانتماءات العرقية والثقافية والدينية مما سيمكننا من العيش معا في بيئة يسودها السلام والمحبة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشاطركم الملاحظات الختامية التي أدلى بها رئيس الوزراء الأول لبلدي في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، عندما أصبحت نيجيريا عضوا في هذه المنظمة:

”قبل أسبوع واحد فقط، دقت الساعة معلنة منتصف الليل، وكانت نيجيريا على أعتاب الاستقلال. وقد أقيم حفل قصير حضره قادة الأديان الثلاثة المختلفة وتلا كل منهم دعاء قصيرا. وعندها أدركنا جميعا أننا مهما تصورنا أنفسنا مسؤولين عن تلك المناسبة السعيدة للاستقلال، أدركنا أنه فوق كل شيء توجد رعاية إلهية، وإنني لأؤمن مخلصا أن عاملا أساسيا في الصداقة والتعاون الدوليين هو أن يكون كل رجل صادقا مع معتقداته الدينية وأن يعيد تأكيد المبادئ الأساسية لمعتقده. ولعلنا، عندما نسمع العالم يهتف من أجل السلام، سوف نجد الإلهام للتصدي لتلك المشاكل المعقدة ولنكون قادرين حقا على تكريس مواردنا للنهوض بالبشرية من خلال استخدام تلك الحقائق الثابتة والأبدية، التي في نهاية المطاف، ستبقى ثابتة طويلا بعد أن نكون نحن قد طوانا النسيان.“ (A/PV.893، الفقرة ٢٠٢)

لقد أحطنا علما بالمشهد الذي صوره السيد غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الذي قارن بين مدرسة فقيرة ومدرسة ميسورة في نيجيريا. واسمحوا لي أن أؤكد لجميع الأعضاء أنه لا يوجد في نيجريا أية مؤسسات لتنشئة المتطرفين الدينيين.

إن نيجيريا مستعدة للإسهام في كل الجهود الرامية إلى تنمية ثقافة السلام ودعم تلك الجهود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد رواندا.

السيد نسينغيمانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره بشأن الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/63/262)، وتقريره عن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/63/127). ويود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر أيضا لجلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، على مساهمته في عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى.

يعكس موضوع ثقافة السلام المثل المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة: أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، والكفاح من أجل إنشاء نظام دولي يتسم بالديمقراطية والعدالة استنادا إلى الاحترام المتكافئ لكرامة جميع بني البشر.

وسواء تنبثق هذه المبادئ من الإيمان بالله أو من الإنسانية البسيطة، فإن احترام جميع الدول لها بلا شك يجلب السلام والأمن للعالم. لكن لسوء الحظ، تبدو حقيقة العلاقات بين الدول وفيما بين الأديان المختلفة ومواطني مختلف الحضارات والقبائل والعرقيات حافلة عبر التاريخ بالانقسامات والحروب. فنحن لا نفكر فقط في الحروب الدينية في العصور الوسطى، وإنما أيضا في حياتنا اليومية حاليا. إننا نفكر في مظاهر الإرهاب المختلفة، التي بعضها يتجلى أكثر من البعض الآخر، لكنّ جميعها يضر بالسلام في العالم. إننا نفكر، وفي إطار تطبيق القانون الدولي، بالتمييز والتحيز بين مختلف الأطراف.

وأضرب للجمعية مثلا، قضية ما زالت رواندا ضحيتها. أُلقي القبض في جمهورية ألمانيا الاتحادية يوم الأحد الموافق ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، على رئيس المراسم في دولتنا عندما كان يقوم برحلة رسمية، بناء على أمر بالاعتقال أصدرته فرنسا التي استغلت مبدأ الولاية القضائية العالمية، عملا بتقرير ذي دوافع سياسية أصدره قاض فرنسي. لكن الولاية القضائية العالمية هي، مثل اتفاقية فيينا، أداة وضعت لكفالة السلام والنظام في العالم. وهذا المثال يبين بوضوح كيفية تحويل مبدأ احترام كرامة الإنسان والاتفاقات التي ينبغي أن تنظم عالمنا وتعمل على استعادة السلام والنظام في العالم، إلى خدمة القوي.

لذلك، إن اجتماعا رفيع المستوى بشأن ثقافة السلام له معنى كبير في منظمتنا. فهذه فرصة للتذكير بأنه توجد في ميثاق الأمم المتحدة حلول مفيدة لتنوعنا وجميع الثقافات والحضارات العظيمة تدعو إلى الحوار والتسامح واحترام كرامة الإنسان، والاتفاقات الدولية تنظم علاقات الوئام بين الناس.

وإذا قمنا بسدّ الخروقات في هذه الانقسامات بتحالف الحضارات والأديان والثقافات، سنتمكن من الاستجابة للمثل التأسيسية للأمم المتحدة ومن أجل تقدم البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد تايلند.

السيد براموديناي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام. وأود أن أتقدم كذلك، وبالنيابة عن حكومة مملكة تايلند وشعبها، بخالص تقديرنا وتأييدنا القوي للقيادة الجديرة بالثناء لخادم الحرمين الشريفين، صاحب الجلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز

آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية. وتقدر تايلند أيضا الدور الذي تقوم به الرئيسة غلوريا ماكاباغال أرويو، رئيس جمهورية الفلبين، وزميلتنا العضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتتشاطر تايلند الأهداف النبيلة والتطلعات التي تم الإعراب عنها خلال هذا الاجتماع وهي على استعداد للقيام بكل ما في وسعها وترغب في ذلك لدعم تحقيق هذه الأهداف والتطلعات. وتايلند على ثقة في أن هذا الاجتماع سيبعث رسالة قوية لا لبس فيها إلى جميع أركان العالم مفادها أن قادة العالم متحدون في السعي المشترك من أجل الاحترام المتبادل والتفاهم والحوار والتسامح والوئام والتعايش السلمي.

إن الوحدة في إطار التنوع هي السمة التي لازمت بلد لعدد من القرون يدعى اليوم تايلند. فلقد نشأ أبناء شعب تايلند مع التعايش السلمي ومارسوه عفوية أحيانا في حياتهم اليومية. وتقع تايلند منذ أمد بعيد عند مفترق طرق الحضارات والثقافات والأديان وتنقلات الناس بحكم انفتاحها وموقعها الاستراتيجي بين الشرق الأقصى وجنوب آسيا والشرق الأوسط والغرب. ومنذ الماضي حتى الحاضر، اتخذ أناس كثيرون من حضارات وثقافات وأديان مختلفة بلادنا وطنا لهم، حيث عاشوا في سلام ووئام معنا كتايلنديين.

والتسامح أيضا جزء من شخصيتنا. ولهذا كفلنا باستمرار حرية ممارسة أي دين أو معتقد عبر تاريخ البلاد. وفي حين أن البوذية هي الدين الذي تدين به اليوم أغلبية شعب تايلند، هناك طوائف مزدهرة من شعب تايلند تدين بالإسلام والمسيحية والهندوسية والكونفوشيوسية والسيخية. ويرعى صاحب الجلالة ملك تايلند نفسه جميع الأديان الرئيسة في البلاد.

وبالنسبة للكثيرين الذي يزورون تايلند، لا يبدو منظر المعابد البوذية والمساجد الإسلامية والكنائس المسيحية والمعابد الهندوسية وأماكن العبادة الأخرى للسيخية والكونفوشيوسية الواقعة قرب بعضها البعض منظرا غير عادي. ولا منظر الأنشطة الثقافية المختلفة على مدار السنة التي تمثل تنوع الأمة التايلندية. فالحوار بين الأديان والثقافات ليس في الواقع مجرد أمر نتصوره؛ بل إنه جزء من حياتنا. لكننا نعرف أنه لا يمكننا أن نستخف بهذه الوحدة في إطار التنوع في تايلند أو في أي مكان آخر، ولن نفعل ذلك.

لقد هدمت القوى التي أطلقتها العولمة الحواجز المادية. وأدت العولمة المدفوعة بالتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ثورة في الطريقة التي ننظر ونشعر ونختبر بها بعضنا البعض بصفتنا جزءا من الأسرة البشرية. فاليوم نحن أقرب إلى بعضنا بعضا أكثر من أي وقت آخر في تاريخ البشرية.

لكنّ القوى نفسها التي جعلتنا أقرب إلى بعضنا البعض أبعدت الكثيرين منا إلى حد كبير عن البعض الآخر. فالتقارب والتماثل أحيانا يخلقان الخوف لدى الكثيرين من ذوي القلوب والعقول الضعيفة – الخوف من فقدان المرء لشخصيته الواضحة في وجه العولمة. وأيضا خلّف التوزيع غير المتساوي وغير المنصف لثمار العولمة شعورا بالاستبعاد عند المحرومين. فهذا الخوف والاستبعاد، سواء كانا حقيقيين أو متصورين، لاسيما في أوساط الشباب، استغله الذين يضمرون الكراهية والتعصب ضد الآخرين، والذين يحاولون زرع بذور الشقاق والتنافر في تربة الوحدة والوئام، وأولئك الذين يشوهون تعاليم الأديان السمحة والنبيلة من خدمة مصالحهم الشخصية الضيقة.

يريد هؤلاء الناس ذوي النوايا السيئة تفريقنا. يريدون جعل صراع الحضارات نبوءة تتحقق من تلقاء

نفسها. لكنهم لن ينجحوا لأننا لن نسمح لهم بذلك. ومن الأهمية بمكان أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل أن نتوحد بينما يريدون لنا الانقسام، وأن نتواصل مع بعضنا البعض حيث يريدون لنا الانفصال، وأن نستجمع معا كل قوى الرحمة والإنسانية المشتركة ضد الذين يحضون على التعصب ونموذج ”نحن ضد الآخرين“.

ويتعين مداومة الوحدة والوئام والتراحم بالرعاية والتعزيز. وتعرب تايلند عن التزامها بالعمل بهمة على تعزيز الوحدة والوئام والتراحم في كل مكان من العالم لاعتقادنا أن النجاح في جزء منه سيسهم في نجاحنا جميعا، لأننا أعضاء في أسرة إنسانية واحدة. وقد اشتركنا في كثير من المبادرات، بدءا من المبادرات على صعيد المجتمعات المحلية إلى المبادرات على الصعيد الوطني والإقليمي وعبر الإقليمي والعالمي.

وعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استضافت تايلند بالاشتراك مع هولندا الحوار بين الأديان الذي أجراه الاجتماع الآسيوي الأوروبي في أمستردام. وضم الاجتماع مشاركين من آسيا وأوروبا التقوا وجها لوجه لكي يجروا حوارا ”بين الدين والدين“. علاوة على ذلك، ستواصل تايلند بوصفها رئيسة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا العمل عن كثب مع أفراد أسرة الرابطة لكفالة أن تظل الرابطة نموذجا ساطعا للوحدة مع التنوع. وسنواصل أيضا المشاركة الفعلية في اجتماعات مختلفة في إطار الحوار بين الأديان وتحالف الحضارات. وفي عام ٢٠١٠، ستستضيف تايلند حوار آسيا/الشرق الأوسط الثالث بهدف تعزيز التفاهم المتبادل وتنمية علاقات أوثق بين شرق آسيا والشرق الأوسط.

ونرى أن جميع تلك المبادرات يعزز كل منها الآخر، ولكننا ندرك جيدا أيضا أن مدى نجاحها سوف يتوقف على مدى نجاحنا في ترجمة الأفكار والخبرات إلى إجراءات عملية لما فيه نفع شعبنا على أرض الواقع. وتحقيقا لتلك الغاية، تود تايلند أن تسلط الأضواء على النقاط الرئيسية الثلاث التالية.

أولا، تتسم قيادة الجهات المتعددة صاحبة المصلحة على جميع الأصعدة بأهمية فائقة. وللزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمعات المحلية أدوار رئيسية يؤدونها في تشجيع الوحدة والوئام والتراحم وتعزيزها. وينبغي إشراك قطاعات المجتمع الأخرى، ولا سيما وسائل الإعلام، أيضا في ذلك. وينبغي أن نفعل جميعا كل ما نستطيع لضمان توجيه سلطة الإعلام المعززة في هذا العالم الآخذ بأسباب العولمة نحو القيام بمساع إيجابية في سبيل تحقيق التفاهم والوئام والسلام بين مختلف المجتمعات.

ثانيا، ينبغي أن ننشر التفسيرات الصحيحة لمبادئ وتعاليم دين كل منا وعقيدته، مع تعزيز الاحترام للأديان والعقائد الأخرى في الوقت ذاته. وينبغي تعزيز أصوات الاعتدال والتسامح والتراحم. وتعمل تايلند عن كثب حتى الآن مع أصدقائنا في المنطقة وخارجها للتشجيع على مزيد من التواتر في الاتصال بين الزعماء الدينيين والعلماء. ونشعر بامتنان حقيقي لجميع أصدقائنا القريبين منا والبعيدين عنا على تعاونهم. ونشعر بامتنان خاص لصاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية على تفضله بإحضار رسالة عمان إلى تايلند خلال زيارته لها في عام ٢٠٠٥. وقد سررنا غاية السرور أيضا للزيارة التي قام بها الشيخ محمد سيد طنطاوي، الإمام الأكبر للجامع الأزهر في مصر، إلى تايلند. وقد تأثرنا كثيرا برسالته عن السلام والتسامح والوئام.

ثالثا، يجب أن نوجه كل اهتمام ممكن لشبابنا. ويجب أن نغرس في نفوسهم الحب والتراحم والاحترام المتبادل والتسامح وعدم العنف منذ نعومة أظفارهم. ويمكن عمل ذلك عن طريق كل من التعليم النظامي والأنشطة

الخارجة عن المنهج. ويجب أن نبذل قصارى وسعنا لتفادي نشوء إحساس بالاغتراب في أذهان شبابنا، لأن ذلك سيضعفهم أمام المذاهب المتسمة بالتعصب.

أما الذين يعانون الاغتراب ويتعرضون للتعصب، فيجب أن نساعدهم على التخلص من تلك التجارب ونعيد توجيههم نحو مسار العمل الصحيح. وفي هذا الصدد، تشجع تايلند عمليات تبادل الشباب للزيارات بين مختلف مناطق البلد والبلدان الأخرى في أجزاء مختلفة من العالم لتوسيع أفكارهم عن العالم ولتعزيز التفاهم المتبادل والتقدير لأوجه الاختلاف. ومن هذا المنطلق، نرى كثيرا من الأهمية في قضية الشباب العالمي، على النحو الذي دعا إليه قبل ساعتين ممثل المملكة المتحدة، ونقف على أهبة الاستعداد لتأييد تلك الفكرة.

وفي أوائل العام القادم، سوف تستضيف تايلند مشروع الاجتماع الآسيوي الأوروبي لمخيمات الشباب الثقافية المشتركة بين الأديان، الذي سيتيح منتدى للتعارف بين الشباب الآسيوي والأوروبي والدخول في أنشطة مشتركة بين الأديان والثقافات.

وفي هذه الجلسة للجمعية العامة برهان قوي على وجود قيادة عالمية ستكون لها بالتأكيد آثار عميقة. ولكنها ليست نهاية الرحلة؛ بل هي بداية فصل جديد في الجهود العالمية المبذولة لتنمية ثقافة السلام وتعزيز الحوار بين الأديان. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في نقل هذه الرسالة الخاصة بالسلام والوحدة والتراحم والتسامح والوئام إلى جميع المنازل وغرف الدراسة ومراكز المجتمع في جميع البلدان بلا استثناء، لأنه عندما تشترك شعوبنا في حماسها للتعاطف، ستسود ثقافة السلام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.